

أثر تحويلات العاملين على معدلات سعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر في ظل التغيرات الإقليمية والدولية¹

د. الشيماء حامد محمود حجاج

مدرس الاقتصاد

كلية الاقتصاد والإدارة – جامعة 6 أكتوبر

جمهورية مصر العربية

alshymaa_83@yahoo.com

ملخص البحث

تُعد الهجرة الدولية وما ينتج عنها من تدفقات ضخمة للتحويلات من السمات الملحوظة للاقتصاد المصري منذ الستينيات، حيث تُعد تحويلات العاملين من أهم المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية للاقتصاد المصري، والتي تتسم بالتزايد والاستقرار النسبي، مما ينعكس على أسعار الصرف ومعدلات نمو الاقتصاد المصري، خاصة في ظل ما يشهده الاقتصاد المصري حالياً من تغيرات في سياسات الدولة الداخلية من إصلاح اقتصادي، ومحاولة زيادة الاعتماد على الاقتصاد المحلي بدلاً من الاقتصاد العالمي، أو تغيرات دولية من أثار فيروس كورونا وما تبعه من ركود عالمي وتراجع في معدلات النمو العالمية، أو ارتفاع لأسعار النفط العالمي كتبعات لحرب روسيا على أوكرانيا، وما تبع ذلك من ارتفاع في معدلات التضخم المحلية والعالمية، تلك التغيرات التبادلية وأن تنعكس على معدلات النمو وأسعار الصرف المحلية، لذا تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على التطورات في تحويلات العاملين إلى مصر، وأثارها المحتملة على معدلات النمو وأسعار الصرف في مصر وذلك باستخدام المنهج القياسي من خلال استخدام طريقة تحليل التكامل المشترك ARDL، وذلك بعد التعرف على الأهمية النسبية لهذه التحويلات ضمن أهم المتغيرات الاقتصادية، وذلك خلال الفترة 1977-2021، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الناتج والتحويلات، حيث تؤدي زيادة التحويلات إلى تحقيق النمو طويل الأجل، من خلال تأثيرها على زيادة الإنتاج، في حين لا يوجد تأثير للنمو على حجم التحويلات، أما من حيث العلاقة بين سعر الصرف والتحويلات فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل بينهما تتجه من سعر الصرف إلى التحويلات، حيث يحفز تحسن سعر الصرف على زيادة التحويلات.

الكلمات الدالة

تحويلات العاملين، النمو الاقتصادي، سعر الصرف، أسعار النفط، فيروس كورونا.

¹ تم تقديم البحث في 2022/11/7، وتم قبوله للنشر في 2022/1/15.

(1) المقدمة

تمثل تحويلات العاملين واحدة من أهم المتغيرات التي تؤثر في عرض النقد الأجنبي في مصر، بما ينعكس على سعر الصرف الرسمى، كما تؤثر على حجم الناتج من خلال تأثيرها على الدخل القومى، وبالتالي معدلات الادخار والاستهلاك، بما ينعكس على حجم الاستثمارات والطلب الكلى، وإن كانت هذه العلاقة محط الكثير من التساؤلات من حيث اتجاه، ومدى تأثير هذه العلاقة، ويتزايد هذا الأثر في ظل التغيرات الدولية، والتبادت إلى تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، وما يتبع ذلك من انعكاسات على وضع الاقتصاد المصري، في ظل ما يشهده العالم من توجه نحو الانفتاح العالمي، وفي ظل توجهات الدولة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، ورفع معدلات النمو، وتحسين وضع العملة الوطنية.

(1-1) إشكالية الدراسة

تتفاقم مشكلات سعر الصرف والنمو في مصر، في ظل ما يعانيه الاقتصاد الدولي مؤخراً من تراجع في معدلات النمو، وحدوث الركود الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم العالمية، و الناشئة عن ارتفاع أسعار النفط، تلك الأثر السلبية التبادل وأن تنعكس على الاقتصاد المصري، بما ينعكس سلباً على ميزان المدفوعات، وفي ظل اعتبار التحويلات واحدة من أهم المتغيرات المؤثرة في سوق النقد الأجنبي في مصر بالإضافة لأثرها على معدلات الدخل والطلب المحلى، حيث بلغت 31.5 مليار دولار عام 2021، بما يمثل أكثر من 50% من إجمالى التحويلات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما بلغت نسبتها من الناتج وإجمالى الاستهلاك الخاص حوالى 7.39%، 8.76% على التوالى لنفس العام، بما يعكس أهمية هذه التحويلات النسبية في تحقيق النمو الاقتصادي، كما بلغت نسبتها من إجمالى احتياطي النقد الأجنبي لهذا العام 79.1%، بما يعكس أهمية أثرها في سوق الصرف الأجنبي، لذا تتمثل المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في التعرف على أثر هذه التحويلات على معدلات النمو وسعر الصرف في مصر، وأهم محدداتها داخل الاقتصاد المصري، كما تم التركيز على التعرف على تطور هذه التحويلات في ظل التغيرات الدولية وانعكاسها على المجتمع المصري.

(2-1) أهمية الدراسة

تُعد تحويلات العاملين بالخارج واحدة من أهم مصادر النقد الأجنبي، والتي تميزت بالاستقرار النسبي والتزايد عبر الزمن بما ينعكس على معدلات الاستهلاك المحلى ومعدلات النمو، كما يؤثر حجم هذه التحويلات في أسعار الصرف، خاصة بعد قرار الدولة بتعويم أسعار الصرف عام 2016، وتركها لعوامل العرض و الطلب، لذا تتمثل أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على التطورات النسبية في حجم التحويلات، وتطور أهميتها النسبية ضمن أهم المتغيرات الاقتصادية، ومصادر النقد الأجنبي، خاصة في ظل التغيرات التي صاحبت الكورونا من ركود في الاقتصاد العالمي وتسريح للعمالة، وتراجع حجم التحويلات العالمية، كما تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن العديد من الدراسات في مصر ركزت فقط على أثر هذه التحويلات على النمو، دون استعراض أثرها على أسعار الصرف، والتي تتمثل واحداً من أهم المتغيرات، التي تتأثر في معدلات النمو و الرفاهية الاقتصادية، لذا تُعد دراسة تطور هذه التحويلات وأثرها

على معدلات النمو وأسعار الصرف هو محور هذه الدراسة لأهميتها وعدم تناول الأدبيات الاقتصادية دراستها بشكل كبير.

(1-3) أهداف الدراسة

في إطار مشكلة الدراسة، يتمثل الهدف الرئيسي في اختبار العلاقة بين كل من:

- تحويلات العاملين ومعدلات النمو الاقتصادي
- تحويلات العاملين وأسعار النفط العالمية
- تحويلات العاملين وأسعار الصرف

وتقدير تلك العلاقة في الأجلين القصير والطويل، بالاعتماد على نموذج (Test Bounds-ARDL) كمدخل للتكامل المشترك، وتسعى هذه الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة من الغايات ومنها:

- إبراز أهمية التحويلات وتطورها خلال الفترة 1977-2021.
- إبراز أهم محددات التحويلات في الاقتصاد المصري.
- إبراز أثر هذه التحويلات على المتغيرات الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية.

(1-4) فروض الدراسة

قد هدفت الدراسة لاختبار مجموعة من الفروض والتي تمثلت فيما يلي:

- أن هناك علاقة موجبة طويلة الأجل بين تحويلات العاملين إلى مصر وأسعار النفط العالمية
- أن هناك علاقة موجبة طويلة الأجل بين تحويلات العاملين والنمو الاقتصادي في مصر
- أن هناك علاقة موجبة طويلة الأجل بين تحويلات العاملين إلى مصر وأسعار الصرف

(1-5) منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، اعتمدت الدراسة علي أسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي، حيث تم استقراء البيانات الكمية عن متغير التحويلات وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الهامة التيتم اختبارها لتوصيف تلك المؤشرات، ثم تم استخدام نموذج قياسي يعتمد على اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، ثم استخدمت الدراسة اختبارات الحدود (Test Bounds) لتحديد العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك في إطار نموذج (ARDL)، ثم تحديد الاستجابة قصيرة الأجل وتحديد معامل تصحيح الخطأ باستخدام نموذج (ECM)، وتم استخدام عدد من الاختبارات القياسية للتأكد من سلامة النموذج.

(1-6) خطة الدراسة

للإجابة عن اسئلة الدراسة، وتحقيقا لهدفها تشمل الدراسة ما يلي: الدراسات السابقة، يليها تطور تحويلات العاملين لمصر، وأهم محدداتها في الاقتصاد المصري، يلي ذلك الدراسة القياسية المتعلقة بقياس العلاقة طويلة

وقصيرة الأجل بين التحويلات وكل من أسعار البترول العالمية، معدلات النمو الاقتصادي في مصر، تطورات سعر الصرف.

(2) الدراسات السابقة

شجعت الهجرة المتزايدة والحجم الهائل لتدفقات التحويلات الوافدة على دراسة محددات التحويلات الدولية، حيث تُعرف التحويلات على كونها "تحويلات القيمة من قبل المهاجرين أو أحفادهم إلى بلدهم الأصلي"، حيث لا يشتمل هذا التعريف على التحويلات النقدية فحسب، بل يشمل أيضاً التحويلات الاجتماعية مثل الأفكار ورأس المال الاجتماعي بالإضافة إلى التحويلات العينية والتحويلات غير الرسمية (Carling, 2005)، كما يمكن تعريفها على كونها تحويلات نقدية شخصية يقوم بها المهاجر إلى بلد المنشأ (The World Bank, 2013)، في حين عرفها صندوق النقد الدولي لتشمل كلاً من التحويلات الشخصية وتعويضات الموظفين على النحو المحدد في الإصدار السادس من دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، ووفقاً لهذا التعريف، تتكون التحويلات الشخصية من جميع التحويلات الجارية نقداً أو عينياً التي يتم إجراؤها أو تلقيها من قبل الأسر المقيمة إلى أو من أسر غير مقيمة، في حين يشير تعويض الموظفين إلى دخل العمال الحدوديين والموسمين وغيرهم من العاملين على المدى القصير الذين هم يعملون في اقتصاد لا يقيمون فيه والمقيمين العاملين من قبل كيانات غير مقيمة (IMF, 2009).

أما من حيث المحددات فمن الناحية النظرية هناك نهجان رئيسيان في الأدبيات الموجودة حول محركات التحويلات الدولية: الاقتصاد الجزئي (الفرد/ الإيثار) والاقتصاد الكلي (المحفظة/ الهيكلية) (OECD, 2006)، فقد حدد لوكاس وستارك (1985) ثلاثة دوافع رئيسية للاقتصاد الجزئي للتحويلات ألا وهي: الإيثار الخالص، والمصلحة الذاتية الخالصة، والإيثار المعتدل، حيث يعتمد الدافع الأول على فكرة السلوك الإيثاري الخالص للمهاجرين، والذي يهدف إلى تحسين رفاهية أسرهم وأقاربهم في بلدانهم الأصلية، وتركز الفئة الثانية على سلوك تحويل المهاجرين بدافع من المصلحة الذاتية البحتة، بعبارة أخرى، يقوم العمال المهاجرون بتحويل الأموال لتقوية العلاقة مع أسرهم، وبدء عمل تجاري، وتجميع الأصول المالية أو المادية، أخيراً الإيثار المعتدل، في جوهره، هو عقد متبادل بين المهاجرين وأقاربهم، ففي ظل هذا الدافع، تعتبر التحويلات وسيلة للدفع مقابل الخدمات التي يقدمها أقارب المهاجرين الذين يعيشون في المنزل، مثل رعاية أسرة المهاجرين وممتلكاتهم، في حين تُعد التنمية المالية، ومستويات الدخل في البلدان الأصلية والمضيقة، والتضخم، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة، والاستقرار السياسي هي القوى الدافعة الرئيسية للاقتصاد الكلي لتدفقات التحويلات المالية.

فمن حيث تأثير الاستقرار الاقتصادي على حجم التحويلات من الناحية النظرية، يمكن أن يؤثر عدم استقرار الاقتصاد الكلي على تدفقات التحويلات المالية سواء إيجاباً أو سلباً، فإذا ساد دافع الإيثار، فقد يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي في البلد الأم إلى تعزيز تدفقات التحويلات المالية، بعبارة أخرى يشير ارتفاع معدل التضخم والبطالة والدين الخارجي المرتفع والاختلالات المالية إلى المزيد من الصعوبات الاقتصادية ومواطن الضعف في البلد الأم، ونتيجة لذلك قد يحول العمال المهاجرون المزيد من الأموال إلى بلدانهم الأصلية، ففي دراسة حديثة درست تأثير مؤشر البؤس (كمؤشر لعدم استقرار الاقتصاد الكلي) على التحويلات ووجد أن التحويلات تستجيب بشكل إيجابي لمؤشر البؤس (Akçay, 2018)، في حين أوضح Buch and Kuckulenz أنه إذا كان دافع الاستثمار (المصلحة الذاتية)

هو العامل المهيمن، فإن المستوى المرتفع من عدم استقرار الاقتصاد الكلي قد يثني العمال المهاجرين عن اتخاذ قرارات استثمارية، وبالتالي قد يحولون أموالاً أقل إلى بلدانهم الأصلية. (Akca & Karasoy, 2019)

كما يمكن أن تعكس التحويلات أيضاً آلية اختيار المحفظة بشأن فرص الاستثمار في البلد الأم، وبالتالي وفي هذه الحالة من المتوقع أن ترتبط التحويلات بشكل إيجابي بمتغيرات مثل فرق سعر الفائدة بين البلدان الأصلية والبلدان المضيفة ونوعية الاقتصاد، بالإضافة للسياسات أو المؤسسات في البلد الأم، وفي هذا الصدد فقد أوضح Straubhaar أن التحويلات لا تتأثر بالتغيرات في المعدل الحقيقي للعائد على الاستثمار، وقد كان تفسيره هو أن العديد من المحولين ليس لديهم خيار سوى إرسال الأموال، وذلك بالنظر إلى الصعوبات الاقتصادية الشديدة التي تواجهها عائلاتهم في المنزل (Straubhaar, 1986)، في حين لم يجد Elbadawi & Rocha أي ارتباط كبير مع فرق سعر الفائدة المعدل بالاستهلاك، وقد فسروا هذه النتيجة على أنها تعني أنه من منظور اختيار المحفظة، من المرجح أن يعكس سعر الفائدة المرتفع في البلد الأم الوضع الاقتصادي غير المستقر هناك بحيث قد يحول المهاجرون تحويلات أقل (Elbadawi & Rocha, 1992)، بينما وجدت دراسة أخرى أن التحويلات المالية مرتبطة بشكل سلبي بفرق سعر الفائدة (Mouhoud, Oudinet, & Unan, 2008)، إلا أنه على الرغم من ذلك فقد أوضحت العديد من الدراسات أن التحويلات المالية عادةً ما تكون مدفوعة بالحاجة إلى دعم أسر العمال المهاجرين بدلاً من اعتبارات الاستثمار (Aggarwal, & Spatafora, 2005).

كذلك قد تؤثر التكاليف الرسمية المرتفعة مثل رسوم تحويل الأموال أو وجود سعر صرف مزدوج على مدى تحويل التحويلات بشكل رسمي وتسجيلها، حيث أن التحويلات المسجلة ترتبط ارتباطاً سلبياً بعلاوة سعر الصرف في السوق السوداء، كذلك فمن خلال التحقيق في تأثير تكاليف المعاملات والتطور المالي على التحويلات المسجلة في 104 بلد، وجد أن كلاً من تكاليف المعاملات ووجود نظام سعر صرف مزدوج لهما تأثير سلبي كبير على التحويلات (Freund & Spatafora, 2005).

أما من حيث تأثير أسعار النفط على حجم التحويلات، فمن الناحية النظرية، تؤثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة للنفط بشكل مختلف (Snudden, 2018)، فعلى سبيل المثال، قد يؤثر انخفاض أسعار النفط بشكل مباشر على البلدان التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على تصدير النفط والمنتجات البترولية، وخير مثال على ذلك دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط، فقد يؤدي الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى انخفاض عائدات النفط، وبالتالي انخفاض الاستثمار ومن ثم انخفاض مستوى النمو الاقتصادي، وهذا بدوره يخفف الطلب الكلي والطلب على العمالة الأجنبية، مما يقلل من عوائد العمال المهاجرين، وقد تقلص تحويلاتهم المالية إلى بلدانهم الأصلية، وبالتالي يرتبط انخفاض أسعار النفط ومقدار التحويلات التي تتلقاها البلد الأم بشكل سلبي، من ناحية أخرى، قد يؤثر انخفاض أسعار النفط على البلدان المستوردة الصافية للنفط بعدة طرق، أولاً قد تقلل من تكلفة الإنتاج وبالتالي تحفز النمو، ثانياً قد تغير مستويات الاستهلاك والاستثمار عن طريق زيادة الدخل المتاح، ثالثاً قد يؤدي ذلك إلى تحسن صافي تجارة النفط وأرصدة الحساب الجاري، رابعاً قد يخفض ذلك من معدلات التضخم عن طريق تقليل تكاليف النقل والشحن للسلع المستوردة (Snudden, 2018).

في حين تؤدي زيادة أسعار النفط إلى زيادة حجم التحويلات إلى البلد الأم، فقد أظهرت العديد من الدراسات أن الارتفاع الحاد في أسعار النفط أدى إلى زيادة تدفقات التحويلات إلى سريلانكا ومصر والهند وبنغلاديش والمغرب على التوالي، وعلى النقيض من ذلك، وبأخذ مصر كدراسة حالة فقد أوضحت دراسة لخضير (2015) أن ارتفاع أسعار النفط والتحويلات يرتبطان سلباً، كما قدمت دراسات أخرى أدلة على أن التحركات في أسعار النفط لا تؤثر بشكل كبير على التحويلات الدولية إلى الهند وباكستان (Akçay & Karasoy, 2019)، كما قام Mallick بفحص تأثير تقلبات أسعار النفط على تدفقات التحويلات إلى 11 دولة آسيوية نامية، ووجد أن ارتفاع أسعار النفط الخام يحفز تدفقات التحويلات إلى هذه البلدان (Mallick, 2017)، كذلك فقد أظهرت دراسة أخرى أن ارتفاع أسعار النفط يزيد من تدفقات التحويلات الخارجة من دول مجلس التعاون الخليجي (De, Quayyum, Schuettler, & Yousefi, 2019)

أما فيما يتعلق بأثر التحويلات على النمو الاقتصادي، فبينما أوضحت بعض الدراسات أن التحويلات كان لها تأثير إيجابي على الناتج (Ben Mim & Ben Ali, 2012) ففي بعض الدراسات الأخرى وجد أن لها تأثير سلبي، وذلك أن التحويلات بطبيعتها معاكسة للتقلبات الدورية، وبالتالي فهي لا تعمل كرأس مال للتنمية الاقتصادية، ولكن بدلاً من ذلك كتعويض عن الأداء الاقتصادي الضعيف، وبالتالي فهي تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي من خلال حث الناس على العمل بشكل أقل (Singh, Lee, & Haacker, 2011)، وهو ما أكدته دراسة لكل من Amuedo-Dorantes & Pozo حاولا من خلالها دراسة تأثير التحويلات على سعر الصرف الحقيقي لمجموعة من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1979-98 باستخدام تقديرات المربعات الصغرى العادية، وقد وجدوا من خلالها أن التحويلات تزيد من قيم سعر الصرف الحقيقي في البلدان المتلقية وتسببت في ضغوط تضخمية (Amuedo-Dorantes & Pozo, 2004) علاوة على ذلك في دراسة لتأثير التحويلات على سعر الصرف الحقيقي في السلفادور خلال الفترة 1995-2004 والتي توصلت إلى أن التحويلات قد أدت لزيادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER)، وأدت إلى ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتداول، وبالتالي تحول الموارد من القطاعات القابلة للتداول إلى القطاعات غير القابلة للتداول مع انخفاض في تنافسية صادرات القطاع التجاري (Cáceres & Saca, 2006)، وابتاع نفس المنهجية، في دراسة أخرى عن آثار المرض الهولندي للتحويلات لمجموعة من 109 دولة نامية وانتقالية، بما في ذلك مصر، خلال الفترة 1990-2003، باستخدام طريقة تحليل (GMM)، وجدوا من خلالها أن التحويلات أدت إلى آثار المرض الهولندي، وأن هذه الآثار كانت أقوى في البلدان ذات أنظمة أسعار الصرف الثابتة، كما يمكن أن تؤدي زيادة التحويلات إلى زيادة المعروض من العملات الأجنبية في البلد المتلقي، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة المعروض النقدي المحلي، وبالتالي زيادة معدلات التضخم، مما ينعكس على أسعار الصرف (Ngoc and Nguyen, 2014)، وهو ما أكدته دراسة لكل من Emmanuel & Mandelman حيث توصلوا إلى أن التدفقات الكبيرة من التحويلات الوافدة تزيد من سعر الصرف الحقيقي، الأمر الذي له آثار سلبية على الميزان التجاري المقابل، وبالتالي على النمو الاقتصادي (Emmanuel, Mandelman & Acosta, 2012)، وفي دراسة أخرى توصلت إلى أن زيادة التحويلات قد تؤدي إلى زيادة دخل الأسرة، مما يقلل من حوافز العمل ويقلل من المعروض من العمالة في البلد المتلقي، وبالتالي ارتفاع الأجور، وتكاليف إنتاج

السلع غير التجارية التي تتطلب عمالة كثيفة نسبيًا، وهذا بدوره سيؤدي أيضًا إلى ارتفاع أسعار السلع غير التجارية (Acosta, Lartey, & Mandelman, 2009).

وبالتالي إذا هيمنت هذه العوامل السلبية، فقد تكون التحويلات ضارة بالتنمية الاقتصادية، وبصورة أعم يمكن أن ترتبط التحويلات بتطورات معاكسة في سوق العمل إذا هاجر معظمهم من المتعلمين جيدًا، في حين أن هذا لا يمثل تأثيرًا للتحويلات (في مقابل الهجرة)، فإن الارتباط بين التحويلات ومتغيرات الاقتصاد الكلي قد يعكس جزئيًا هذه الآثار في سوق العمل، إلا أنه على الرغم من ذلك فقد أوضحت بعض الدراسات الأخرى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية من التحويلات على الناتج، وهذا ما أوضحته دراسة لصندوق النقد الدولي، والتي لم تجد أي تأثير ذي دلالة إحصائية للتحويلات على نمو الناتج الفردي، ولكن لها تأثير إيجابي على الحد من الفقر (IMF, 2005)، وهذا ما أكدته دراسة Jongwanich، والتي أوضح من خلالها أن التحويلات لها تأثير إيجابي طفيف على النمو الاقتصادي وتأثير كبير على الحد من الفقر (Jongwanich, 2007)، مما سبق يتضح أنه من الناحية النظرية، هناك العديد من الآثار المحتملة للتحويلات على الإنتاج بدرجات متفاوتة، وبعض التأثيرات في الاتجاه المعاكس، وذلك نظرًا لوجود اختلافات مؤسسية واقتصادية وسياسية بين الدول، وبالتالي فمن المتوقع من الناحية العملية، أن تكون العلاقة بين التحويلات والمخرجات محددة ببلد معين، وأن تختلف باختلاف الفترة قيد التحقيق بحيث يكون لها تأثيرات مختلفة على محددات الإنتاج مثل الاستثمار أو الاستهلاك أو الميزان التجاري. (Zarate-Hoyos, 2004).

وفيما يتعلق بقنوات تأثير التحويلات على الإنتاج فهناك العديد من القنوات منها المباشر وغير مباشر، فعلى سبيل المثال، يمكن للتحويلات أن تحفز نمو الناتج عن طريق الحد من تقلب الإنتاج (Chami, Barajas, Cosimano, & et al., 2008, 12)؛ أو من خلال تعزيز تنمية نشاط القطاع المالي (Giuliano & Ruiz-Arranz, 2009)؛ أو عن طريق زيادة الاستثمار، وقد يكون هذا التأثير كبيرًا إلى الحد الذي تؤدي فيه التحويلات إلى تخفيف قيود الائتمان التي يواجهها معظم الناس في البلدان النامية، وبالتالي من المرجح أن يكون التأثير الإيجابي للتحويلات على الاستثمار أو على النمو الاقتصادي أكبر بالنسبة للبلدان التي يكون فيها النظام المالي متخلفًا نسبيًا، حيث يتم استبدال بين التنمية المالية بالتحويلات المالية (Woodruff & Zenteno, 2004)، كما يمكن للتحويلات أن تعزز الاستثمار عن طريق الحد من تقلب الاستهلاك والمساهمة في بيئة اقتصادية كلية أكثر استقرارًا، كما يمكن أن تؤدي الدخول المرتفعة بسبب التحويلات إلى تحسينات في مؤشرات التنمية (مثل الوصول إلى التعليم أو صحة السكان) التي يمكن أن تعزز النمو وتراكم رأس المال (et.al البشري، وخاصة عن طريق تحفيز المشاريع المنزلية، Calero, Bedi, & Sparrow, 2009)؛ من خلال تثبيت مصدر العملات الأجنبية عن طريق التدفقات الداخلة المعاكسة للدورة الاقتصادية (Hakura, 2009)؛ من خلال الحد من الفقر بين الأسر المتلقية للتحويلات وتقليل حاجة الأطفال إلى العمل وبالتالي زيادة تعليمهم بالمقاب (Adams, & Page, 2005).

وباستعراض العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي في مصر فقد أوضحت دراسة لقنديل وميرزاعي أن تدفقات التحويلات الكبيرة تلعب دورًا مهمًا في تمويل الاستثمار المحلي والاستهلاك وتقليل الضغط على الحساب الجاري، كما وجد المؤلفون أن التحويلات تزيد من نمو الصادرات (Kandil, & Mirzaie, 2009)، وفي دراسة أخرى باستخدام مسح تجريبي لحوالي 200 أسرة تتلقى تحويلات مالية في مصر وجد المؤلفون أن التحويلات تساهم في ما يصل إلى 40

في المائة من دخل الأسر المصرية المتلقية للتحويلات، وأن تدفقات التحويلات الوافدة تُستخدم بالكامل لتمويل الإنفاق على الإسكان والاستهلاك، وأن جزءاً منها، على الرغم من صغره، يوجه إلى الاستثمار الإنتاجي (Jureidini, Bartunkova, Ghoneim, & et al., 2010)، كما أوضحت دراسة أخرى أن التحويلات تعزز معدلات الالتحاق بالجامعات، وتقلل من العمالة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-14، كما تزيد من احتمال التحاق الفتيات بالمدرسة، ومعدلات البقاء في المدرسة للفتيات في سن 15 إلى 17 عاماً (Elbadawy, & Assaad, 2010).

في حين أوضحت دراسة أخرى أن لكل من التحويلات والصادرات والاستثمار المحلي أثراً موجباً على النمو الاقتصادي، بينما كان للاستثمار الأجنبي المباشر أثراً سلبياً على النمو في مصر (نجا، 2015)، كما أوضحت دراسة أخرى أن تحويلات المصريين قد احتلت نسبة كبيرة من قيمة الصادرات السلعية في الاقتصاد المصري، كذلك ساهمت في سد نحو ثلث الواردات السلعية التي تحتاجها مصر، كما ساهمت بشكل كبير في التخفيف من حدة العجز في الميزان الجاري بل انها ساهمت في بعض السنوات بتحويل ذلك العجز الى فائض، كما شكلت نسبة لا بأس بها من الناتج المحلي الاجمالي (محمود، 2018)، و هو ما أكدته العديد من الدراسات عن وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين وأنهما يسيرا في نفس الاتجاه، حيث تؤدي زيادة التحويلات لزيادة الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد المصري (أحمد، 2016)، (السيد والقفاص ومحمد، 2022)، في حين توصلت دراسة أخرى لوجود علاقة سلبية فيما بين التحويلات والنمو الاقتصادي في مصر (محمد، 2021).

يلاحظ مما سبق أن غالبية هذه البحوث ركزت فقط على أثر التحويلات على تحقيق النمو خلال فترات مختلفة، وبالتالي يتميز هذا البحث من حيث:

- امتداد الفترة الزمنية للدراسة، حيث امتدت للفترة (1977-2021)
- دراسة أثر التحويلات على كل من النمو وأسعار الصرف
- دراسة تأثير واحد من أهم محددات التحويلات في مصر ألا وهو تغيرات أسعار النفط العالمية

(3) محددات تحويلات العاملين بالخارج في الاقتصاد المصري

كما تم إيضاحه مسبقاً فإن التحويلات تؤثر وتتأثر بالوضع الاقتصادي من خلال مجموعة من القنوات، والتي يجب التفريق بينها على المستويين الجزئي والكلّي، فعلى المستوى الجزئي، اعتمدت الدراسات التجريبية بشكل أساسي البيانات النوعية للمهاجرين والأسر المستقبلية، فعلى سبيل المثال في دراسة Jureidini et al. أظهرت من خلالها أن 80% من العائلات المتلقية للتحويلات في أربعة محافظات مصرية تستخدم التحويلات لتلبية احتياجاتها اليومية بما في ذلك الصحة والتعليم، في حين أن 20% المتبقية من الأسر المتلقية هي فقط من تستخدم هذه التحويلات للاستثمار، وأن 50% من هذه الأسر يوجهون استثماراتهم نحو العقارات (Jureidini, Bartunkova, Ghoneim, & et al., 2010)، وقد تم التوصل إلى نتائج مماثلة من قبل (Farzanegan, & et al., 2015, 2016) من خلال مقابلات مع 304 أسرة متلقية للتحويلات في 16 محافظة مصرية خلال الفترة من مايو 2015 إلى مايو 2016، حيث لاحظوا أن 85% من المستجيبين في الاستطلاع قالوا إنهم لا يستثمرون التحويلات، وذلك ما يؤكد ما تم إيضاحه مسبقاً من أثر التحويلات على الاستهلاك الخاص (Farzanegan, Hassan and Abi Raad, 2017).

أما على المستوى الكلي، فتتأثر تحويلات العاملين في مصر بالعديد من المحددات والتيمن أهمها عدم استقرار الاقتصاد الكلي وأسعار النفط، حيث يعزز عدم استقرار الاقتصاد الكلي في مصر والزيادات في أسعار النفط العالمية من حجم تحويلات العاملين إلى مصر، كما يتأثر حجم التحويلات بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المضيفة، كذلك يرتبط حجم التحويلات عكسياً بالتطور المالي، مما يعني أن التحويلات المالية والتنمية المالية بدائل، في حين لا يؤثر نمو الناتج المحلي الإجمالي في الوطن الأم على حجم التحويلات بدرجة كبيرة، لذا استخدمت العديد من الدراسات التجريبية البيانات الكمية للتحقيق في محددات الاقتصاد الكلي لتدفقات التحويلات إلى مصر، فعلى سبيل المثال، باستخدام البيانات السنوية للفترة 1967-1991، قام El-Sakka and McNabb (1999) بفحص محددات الاقتصاد الكلي للتحويلات إلى مصر، ووجدوا أن فروق أسعار الصرف وأسعار الفائدة، ومستويات الدخل في كل من البلدان الأصلية والبلدان المضيفة ومعدل التضخم في بلد المنشأ كلها لها آثار كبيرة على التحويلات، كما استعرض المشاط (2012) تأثير عوامل الدفع والجذب على التحويلات إلى مصر، وتشير نتائجه إلى أنه في حين أن أسعار النفط (كبدل للنشاط الاقتصادي للبلدان المضيفة) ونمو الناتج المحلي الإجمالي في بلد المنشأ تعزز تدفقات التحويلات، فإن متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى (سعر الصرف، والتضخم، والائتمان للقطاع الخاص وسعر الفائدة) لا تؤثر بشكل كبير على تدفقات التحويلات الوافدة، في حين أوضح Artal-Tur وآخرون (2014) بالتحقيق في المحددات الاقتصادية الكلية والاجتماعية والسياسية لتحويلات المهاجرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك مصر، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في بلد المنشأ لهما تأثير إيجابي على التحويلات، كما هو الحال بالنسبة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المضيفة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ودول مجلس التعاون الخليجي)، وفي الوقت نفسه، ترتبط فروق أسعار الفائدة وتوافر الائتمانات المحلية للقطاع الخاص ارتباطاً سلبياً بتدفقات التحويلات، كما هو الحال بالنسبة لمعدلات البطالة في البلدان المضيفة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ودول مجلس التعاون الخليجي)، كما استكشف خضير (2015)، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه، الدوافع الرئيسية للتحويلات إلى مصر وخلص إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد وعرض النقود لهما تأثير إيجابي على حجم التحويلات، في حين أن أسعار النفط وسعر الصرف يرتبطان سلباً بالتحويلات، كذلك وجد Akçay and Karasoy باستخدام نموذج ARDL أن تدفقات التحويلات المالية إلى مصر كانت مرتبطة بشكل إيجابي بعدم استقرار الاقتصاد الكلي وأسعار النفط خلال الفترة 1980-2015، في حين أن تدفقات التحويلات المالية لم تكن مرتبطة بشكل كبير بنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة (Akçay, and Karasoy, 2019)، وبالمثل وجد قطب باستخدام نموذج ARDL بأن التحويلات ترتبط سلباً بسعر الصرف الحقيقي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واستقرار الاقتصاد الكلي، كما أشارت نتائج كلا الدراستين إلى أن تدفقات التحويلات المالية إلى مصر تتعارض مع التقلبات الدورية لصدمات الناتج (Qutb, 2019).

(4) تحويلات العاملين وانعكاساتها على الاقتصاد المصري

(4-1) التطور النسبي في تحويلات العاملين إلى مصر

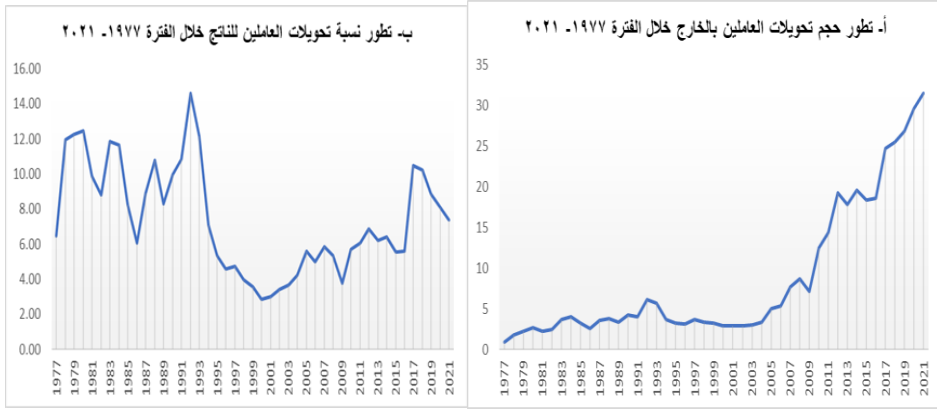
تعد مصر من أكبر الدول المتلقية لتحويلات العاملين، حيث تعتبر مصر واحدة من أكبر الدول المرسلّة للمهاجرين وتحويلاتهم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد بلغ عدد المهاجرين عام 2015 حوالى 491.6 ألف شخص بنسبة بلغت 0.54% من إجمالي السكان في مصر، وذلك مقارنة بحوالى 203.5 ألف شخص بنسبة بلغت 0.3% عام 1970، وإن كانت تراجعت في السنوات اللاحقة إلا أنها عاودت التزايد منذ عام 1995، وتشكل التحويلات منذ وقت طويل أكبر مصدر لتدفقات الموارد الخارجية للبلدان النامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - من بين تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات أسهم رأس المال والديون - حيث شكلت 61% من إجمالي التدفقات الوافدة في عام 2021 (البنك الدولي، 2022)، وبدراسة تطور التحويلات في مصر خلال الفترة 2009-2021، كما هو موضح بالجدول (1)، حيث يلاحظ أنه على الرغم من تراجع التحويلات عام 2009، حيث بلغت 7.15 مليار دولار بدلاً من 8.69 مليار دولار، بمعدل نمو -17.72%، بسبب ما شهده العالم خلال هذا العام من توابع للأزمة المالية العالمية - وإن كانت مصر هي الأكثر تأثراً مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتحويلات على مستوى العالم واللاتي تراجعت بحوالى -6.14%، -4.2% على التوالي، مما يعكس الأهمية النسبية للتحويلات في مصر كأحد القنوات الهامة التي تعكس أثر التغيرات الدولية على الاقتصاد المصري-، إلا أنها تزايدت في الأعوام التالية حيث بلغت خلال عامي 2010، 2011 على التوالي حوالى 12.45 مليار دولار و14.32 مليار دولار، وذلك بمعدل نمو بلغ 74.13%، 15.02% على التوالي، وذلك على الرغم مما شهده هذا العام من عودة المهاجرين نتيجة العديد من الثورات التي شاهدها المنطقة العربية، وزيادة أسعار الخزينة الحكومية، وانخفاض الأسعار العقارية التي من المحتمل أن تكون قد حفزت على شراء المساكن من قبل المصريين المقيمين بالخارج، إلا أن هذا التراجع أعقبه زيادات في حجم التحويلات، ففي عام 2013، قام 3.9% من سكان مصر، وقد استمر هذا التزايد في التحويلات خلال السنوات التالية، ليبلغ حجم التحويلات عام 2015 ما يزيد عن أربعة أضعاف عائدات قناة السويس، كما واصلت تحويلات العاملين تزايدها خلال الأعوام التالية لتبلغ 31.5 مليار دولار عام 2021، بمعدل نمو 6.42%، وذلك على الرغم مما شهده العالم من تبعات فيروس كورونا وما نتج عنها من تراجع في معدلات نمو العديد من الدول، بالإضافة لما يشهده العالم حالياً من تبعات الحرب الروسية على أوكرانيا، وما نتج عنه من تغيرات في أسعار النفط العالمي، وارتفاع في معدلات التضخم، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو في تدفقات التحويلات قليلاً لتكون في حدود 6%.

جدول 1: تطور تحويلات العاملين خلال الفترة 2009-2021

السنوات	تحويلات العاملين إلى مصر (بالمليار دولار)	نسبة تحويلات العاملين إلى مصر إلى إجمالي التحويلات على مستوى العالم %	نسبة تحويلات العاملين إلى مصر إلى إجمالي التحويلات على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا %	معدل نمو تحويلات العاملين إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا %	معدل نمو تحويلات العاملين إلى مصر %	معدل نمو تحويلات العاملين إلى الخارج على مستوى العالم %
2009	7.15	0.018	22.27	6.14-	17.72-	4.2-
2010	12.45	0.03	32.57	19.07	74.13	8.13
2011	14.32	0.03	35.66	5.08	15.02	11.85
2012	19.24	0.039	40.56	18.13	34.36	5.17
2013	17.83	0.034	36.42	3.18	7.33-	6.34
2014	19.57	0.035	35.65	12.16	9.76	6.98
2015	18.33	0.033	35.59	6.19-	6.34-	1.1-
2016	18.59	0.034	36.51	1.13-	1.42	1.57-
2017	24.74	0.042	45.94	5.75	33.08	7.65
2018	25.52	0.04	46.48	1.97	3.15	8.2
2019	26.78	0.041	46.98	3.81	4.94	3.04
2020	29.6	0.045	50.47	2.89	10.53	0.53-
2021	31.5	0.045	51.64	4.01	6.42	7.51

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 2009-2021

أما فيما يتعلق بنسبة تحويلات العاملين إلى مصر إلى إجمالي التحويلات العالمية فمن الملاحظ تزايد هذه النسبة لتبلغ 0.045% عام 2021، بدلاً من 0.018% عام 2009، حيث تُعد مصر واحدة من أكبر خمس دول المتلقية لتحويلات العاملين على مستوى العالم، وذلك بعد كل من الهند والمكسيك (التي حلت محل الصين) والصين والفلبين، وبالمقارنة بين معدلات نمو كل من التحويلات إلى مصر وعلى مستوى العالم، فمن الملاحظ أنه على الرغم من تراجع المعدلات العالمية بحوالي -0.53% عام 2020 تأثراً بفيروس الكورونا، إلا أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال هذا العام قد تزايدت ليبلغ معدل نموها حوالي 10.53%، على الرغم من التخوف من انعكاس تراجع معدلات النمو العالمية على حجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وهو ما يعكسه جدول (1)، كما يتضح لنا كبر حجم التحويلات إلى مصر كنسبة من إجمالي التحويلات على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي نمت من حوالي 22.3% عام 2009 لتبلغ حوالي 51.6% عام 2021.

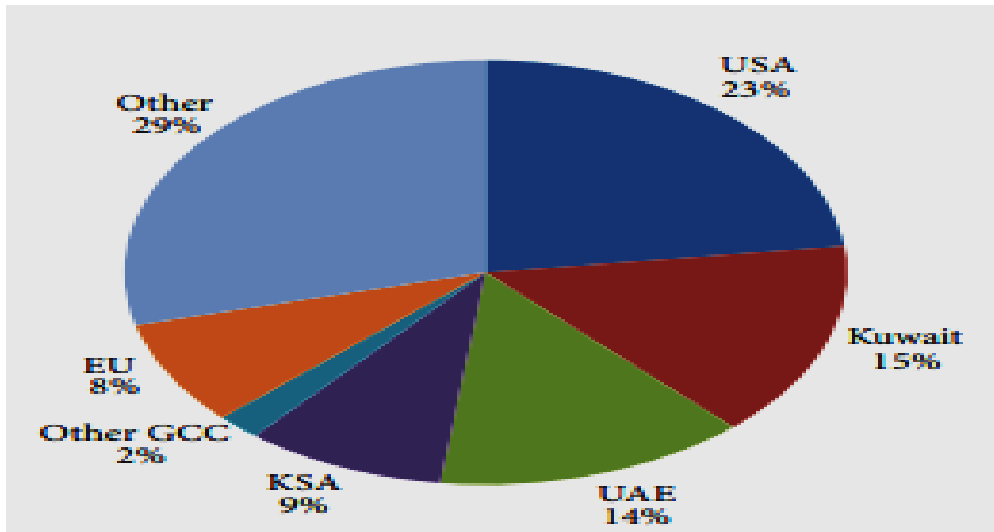


شكل 1: تطور حجم التحويلات ونسبتها من الناتج خلال الفترة 1977-2021

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

ويتأثر حجم التحويلات إلى مصر بالتغيرات الدولية والإقليمية، فبالنظر إلى تطور تدفقات التحويلات المالية المصرية خلال الفترة 1977-2021، نلاحظ تزايد التدفقات خلال أواخر السبعينيات ومنتصف الثمانينيات، وقد جاء ذلك نتيجة زيادة الطلب على العملة المصرية في منطقة الخليج والتي صاحبت ارتفاع أسعار النفط، وفي عام 1984، وصلت تدفقات التحويلات إلى 3.96 مليار دولار أمريكي و 11.66٪ من الناتج المحلي الإجمالي المصري، وعلى غرار التدفقات الرأسمالية الأخرى، شهدت التحويلات إلى مصر بعض التقلبات في أعقاب الظروف السياسية والاقتصادية الدولية، فقد زادت تدفقات التحويلات بشكل كبير في عام 1992، بعد حرب الخليج الأولى، لتبلغ 6.1 مليار دولار مليار دولار، وهو ما يمثل أعلى نسبة على الإطلاق من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت حوالي 14.6٪، إلا أنه بعد هذه الذروة، انخفضت التحويلات لما يقرب من عقد من الزمان، ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض مماثل في أسعار النفط، تلاه انهيار الأسواق المالية في شرق آسيا عام 1997، ونتيجة لذلك، انخفضت تدفقات التحويلات إلى حوالي 2.85 مليار دولار عام 2000، لتمثل حوالي 2.86٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بعد ذلك، بدأت التحويلات في الانتعاش وزادت بشكل مطرد لتصل إلى 8.7 مليار دولار أمريكي في عام 2008، إلا أنها انخفضت في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2009، لتبلغ حوالي 7.15 مليار دولار، ثم عاودت الارتفاع لتتضاعف لحوالي ثلاث مرات تقريباً، لتصل إلى أكثر من 31 مليار دولار أمريكي، إلا أن نسبتها من الناتج انخفضت من حوالي 10.49٪ عام 2017 إلى حوالي 7.39٪ خلال هذا العام.

أما من حيث أهم ممرات التحويلات إلى مصر، فمن الملاحظ تركزها في عدد قليل من بلدان المصدر، ففي عام 2008، أتى ثلثي التحويلات تقريباً من الولايات المتحدة ودول الخليج. وهذا يجعل تدفقات التحويلات المالية شديدة الحساسية لأي صدمات سياسية أو اقتصادية قد تحدث في هذه البلدان، فكما هو مبين في الشكل التالي، تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي للتحويلات إلى مصر بحوالي 23٪ من إجمالي تدفقات التحويلات في عام 2008، تليها الكويت (15٪)، الإمارات العربية المتحدة (14٪)، والمملكة العربية السعودية (9٪) بينما التحويلات من أوروبا أقل من 10٪ من إجمالي التدفقات.



شكل 2: التوزيع النسبي لتحويلات العاملين بالخارج إلى مصر عام 2008 وفقاً لبلد المصدر

Source: Mesbah Fathy Sharaf, 2014, p 3.

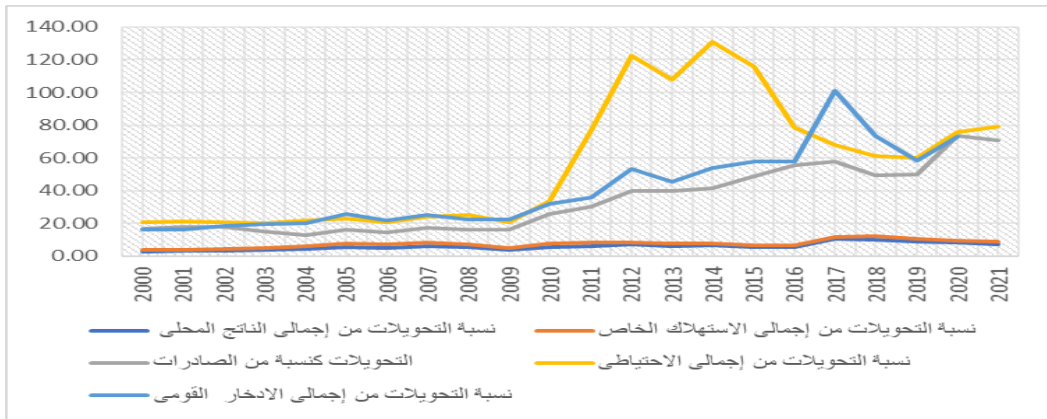
وإن كان هذا التوجه اختلف خلال الفترة 2011-2015، حيث تزايدت الأهمية النسبية لممر تحويلات مصر من المملكة العربية السعودية، والذي يُعد واحداً من أكبر عشرة ممرات في العالم في عام 2015، فعلى سبيل المثال، تم تحويل 7.8 مليار دولار أمريكي من المملكة العربية السعودية إلى مصر في عام 2015، وقد انعكس ذلك من توزيع العمالة المهاجرة من مصر عن الفترة 2011-2015، فمن الملاحظ تركيز العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان والبحرين)، تليها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الولايات المتحدة وإيطاليا وكندا)، حيث يلاحظ أنه خلال الفترة 2011-2015 كان 56%، 28%، و 14% من المهاجرين المصريين متركزين في دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على التوالي، وقد أدى ذلك إلى زيادة التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي إلى مصر من 6.083 مليار دولار أمريكي إلى 13.312 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 118.8%، وهو ما أدى إلى زيادة التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي إلى مصر كنسبة من إجمالي التحويلات إلى مصر من 48% إلى 72% (Akcaý and Karasoy, 2019).

(4-2) الأهمية النسبية لتحويلات العاملين بالخارج داخل الاقتصاد المصري

ساهمت التحويلات بشكل كبير في الاقتصاد المصري، فبدراسة تطور نسبة التحويلات إلى مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر خلال الفترة 1989-2021 في مصر، نلاحظ أن التحويلات شكلت في المتوسط 6.52% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، كما شكلت 8.49% من نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة، في حين بلغت نسبتها من إجمالي الاستهلاك العام والخاص حوالي 7.44%، مما يعني أن الأثر الأكبر لهذه التحويلات يكون على الاستهلاك النهائي للأسر، أما من حيث نسبتها من إجمالي المدخرات القومية فقد بلغت حوالي 36.49%، وبالتالي فهي تسهم في

زيادة كل من الاستهلاك والادخار القومي مما ينعكس على معدلات الطلب و مخططات التنمية، أما من حيث وضع هذه التحويلات ضمن مصادر النقد الأجنبي فقد بلغت نسبة التحويلات إلى إجمالي الصادرات حوالى 33.97%، مما يعكس أن الصادرات تُعد المصدر الأول للنقد الأجنبي في مصر، إلا أن هذا التوجه يتراجع بسبب كبر حجم الواردات، والذي انعكس في الإشارة السالبة لحصة صافي التحويلات كنسبة من صافي الصادرات والتي بلغت حوالى -87.34%، ليعكس الأثر السلبي لصافي الصادرات على معدلات سعر الصرف، كما يعكس كبر النصيب النسبي لصافي تحويلات العاملين في تدفق النقد الأجنبي، خاصة وأن صافي الصادرات غالباً ما كان سالباً في معظم سنوات الدراسة، وتؤكد هذه الأهمية النسبية من نسبة التحويلات كحصة من صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، وكحصة صافي التحويلات من صافي المساعدات الانمائية والمعونات الرسمية واللذان بلغتا على التوالي حوالى 348.76%، 2905.75%، كذلك على الرغم من انخفاض تدفقات الصادرات وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وعدم الاستقرار السياسي بعد يناير 2011، فقد زادت تدفقات التحويلات الوافدة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في معظم السنوات خلال الفترة 2009-2019، مما يؤكد الاستقرار النسبي لتدفقات التحويلات، و تتأكد هذه الأهمية من اتجاه التحويلات كنسبة مئوية من الواردات والاحتياطيات الدولية، حيث مثلت حوالى 24.52٪ من الواردات في المتوسط خلال الفترة 1977-2021، كما بلغت كنسبة مئوية من الاحتياطي الأجنبي في المتوسط 81.45٪ خلال نفس الفترة، وهو ما يؤكد على أهمية هذه التحويلات في التأثير على أسعار الصرف ومعدلات النمو الاقتصادي في مصر.

أما من حيث تطور الأهمية النسبية لهذه التحويلات ضمن أهم المتغيرات، فمن الملاحظ تزايد هذه الأهمية النسبية خلال فترة الدراسة، وإن كان تزايد أثر هذه التحويلات على كل من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك النهائى للأسر كان محدوداً، رغم كونه موجباً، كما أنه تراجع خلال الفترة الأخيرة منذ عام 2019، ولعل السبب في ذلك هو نمو كل من الناتج و الاستهلاك الخاص للأسر حيث نما كل منهما بمعدل بلغ 5.56%، 16.96% على التوالي، في حين كان لها بالغ الأثر على الاحتياطي النقدي خلال الفترة من 2011 إلى 2014، ولعل السبب في ذلك مرجعه إلى الاضطرابات السياسية التي شهدتها الدولة خلال هذه الفترة، مما أثر على المتاح من احتياطي النقد الأجنبي لديها، وإن كان هذا التوجه تراجع في السنوات التالية، إلا أنه عاود التزايد منذ عام 2019، بسبب جائحة الكورونا وما خلفته من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي، وبصفة خاصة المبادلات الدولية. كما يلاحظ تزايد حصتها كنسبة من الادخار القومي عام 2017 ولعل السبب في ذلك تراجع المدخرات القومية في هذا العام، والذي نتج عن تعويم الدولار وارتفاع معدلات التضخم، بالإضافة إلى تزايد حجم التحويلات، أما من حيث حصتها من صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، وصافي المساعدات الانمائية والمعونات الرسمية فقد شهدت اتجاه موجباً طوال فترة الدراسة.



شكل 3: تطور الأهمية النسبية للتحويلات بالنسبة لمجموعة من أهم المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 2009-2021

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 2009-2021

جدول 2: الأهمية النسبية للتحويلات كنسبة من أهم المتغيرات الاقتصادية

السنوات	نسبة التحويلات من إجمالي الناتج المحلي	نسبة التحويلات من إجمالي الاستهلاك	نسبة التحويلات من إجمالي الادخار القومي	صافي التحويلات كنسبة من صافي الصادرات*	التحويلات كنسبة من إجمالي الصادرات	نسبة التحويلات من إجمالي التحويلات	نسبة صافي التحويلات من صافي المساعدات الانمائية والمعونات الرسمية*	نسبة التحويلات من صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد
2009	3.78	4.32	4.97	22.45	74.7-	16.03	20.49	106.53
2010	5.69	6.63	7.62	31.67	110.11-	25.5	33.62	194.97
2011	6.07	6.97	8.03	35.97	97.96-	30.43	76.83	2966.65-
2012	6.89	7.5	8.54	53.53	93.8-	39.59	122.76	687.71
2013	6.18	6.71	7.65	45.18	85.12-	39.8	107.82	425.31
2014	6.4	6.76	7.72	53.88	71.63-	41.49	131.1	424.31
2015	5.56	5.91	6.75	58.01	58.31-	48.8	115.58	264.69
2016	5.59	5.92	6.73	57.59	52.59-	55.29	78.63	229.31
2017	10.49	10.69	11.91	101.35	89.47-	57.71	67.97	333.93
2018	10.22	10.9	11.96	73.55	101.12-	49.44	61	313.46
2019	8.84	9.81	10.73	58.2	103.45-	50.04	60.09	297.22
2020	8.1	8.64	9.44	72.86	90.04-	73.82	75.95	505.83
2021	7.39	8.04	8.76	000	000	70.47	79.1	000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

(5) النموذج القياسي للعلاقة بين التحويلات، والمتغيرات الاقتصادية الأخرى

تحاول الدراسة التعرف على العلاقة طويلة الأجل فيما بين التحويلات وثلاثة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر وتتأثر بحجم التحويلات، ألا وهي النمو الاقتصادي، وأسعار الصرف، وأسعار النفط العالمية، حيث تمثل التغيرات في أسعار النفط العالمية واحدة من أهم محددات التحويلات لمصر وفقاً للعديد من الدراسات، والتي

توصلت لوجود علاقة سلبية بينهما، وبالتالي وفي ظل حرب روسيا على أوكرانيا، وتزايد أسعار النفط العالمية وسط مخاوف متعلقة بالإمدادات، بعدما أعلنت الولايات المتحدة أنها تدرس مع حلفائها الأوروبيين فرض حظر على استيراد النفط الروسي، وارتفاع الأسعار وسط احتمال تأخر عودة الخام الإيراني إلى الأسواق العالمية، في ظل تأخر التوصل إلى اتفاق بين طهران والقوى الدولية في محادثات فيينا، فلا بد أن تنعكس هذه التغيرات في أسعار النفط العالمي على حجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج، و المتركزين في دول الخليج العربي.

(5-1) متغيرات النموذج ومصادر البيانات

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDPG: وذلك بالاعتماد على حساب معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي.
- سعر الصرف EXR: وذلك بالاعتماد على أسعار الصرف الأسمية بيانات سنوية منذ عام 1977 وحتى عام 2021، ثم سيتم اختبارها بصورة ربع سنوية من الربع الأخير من عام 2016، وحتى الربع الثاني من عام 2022.
- الأسعار العالمية للبترول OP: حيث تُعد أسعار البترول العالمية واحدة من أهم محددات التحويلات لمصر، وذلك لتركز العمالة المصرية في دول التعاون الخليجي.
- تحويلات العاملين لمصر REM: ويتضمن هذا المتغير حجم تحويلات العاملين لمصر بالمليار دولار
- مصدر البيانات: تعتمد الدراسة على الاحصاءات الصادرة عن البنك الدولي، والبنك المركزي المصري.

(5-2) الأسلوب القياسى المستخدم

لفحص هذه العلاقة السببية، يجب اختبار الأثر طويل الأجل لتغيرات أسعار البترول على حجم التحويلات، حيث يتم تحويل المتغيرات إلى صيغة اللوغاريتم الطبيعي، وذلك لما تحققه الصيغة اللوغاريتمية لبيانات المتغيرات من انحراف معياري أقل للبواقي، لذا تقوم الدراسة بتقدير المعادلة التالية:

$$\text{Log REM}t = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Log Xt} + u_{1,t}$$

حيث يعبر المتغير X عن المتغيرات الاقتصادية التي تهدف الدراسة إلى تحديد علاقتها بالتحويلات، وذلك بالاعتماد على اختبار ARDL، لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات كما يلي:

$$\log \text{REM}t = \gamma t + \sum_{i=1}^p \phi_i \log \text{REM}t - i + \sum_{i=1}^q \theta_i \log Xt - i + \tau_1 \log \text{REM}t - 1 + \tau_2 \log Xt - 1 + \varepsilon_{1,t}$$

وذلك بعد إجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك على متغيرات النموذج، والذي أوضح وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات، حيث القيمة المختبرة اكبر من القيمة المرجعية لكل من trace statistic, max-elgen statistic مما يمنع من استخدام أسلوب التحليل الاحصائي VAR، حيث أظهر الاختبار النتائج التالية:

جدول 3: اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.503785	62.09475	47.85613	0.0013
At most 1 *	0.381165	31.96268	29.79707	0.0277
At most 2	0.228051	11.32623	15.49471	0.1922
At most 3	0.004553	0.196242	3.841465	0.6578

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.503785	30.13207	27.58434	0.0230
At most 1	0.381165	20.63645	21.13162	0.0585
At most 2	0.228051	11.12999	14.26460	0.1478
At most 3	0.004553	0.196242	3.841465	0.6578

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

وذلك بعد إجراء اختبارات استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، والتي أوضحت عدم استقرار السلاسل الزمنية سوى في الفروق الأولى، وبالتالي يُعد أسلوب ARDL هو الأسلوب الأمثل لاختبار هذه العلاقة، لتحديد هذه العلاقة، يلي ذلك تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام OLS لتمثيل ديناميكيات المدى القصير للنموذج في شكل فروق الإبطاء للمتغيرات، بالإضافة لمتغير تصحيح الخطأ (ECTt-1) الذي يوضح سرعة تعديل المتغيرات نحو التوازن طويل المدى، ليأخذ النموذج الشكل التالي:

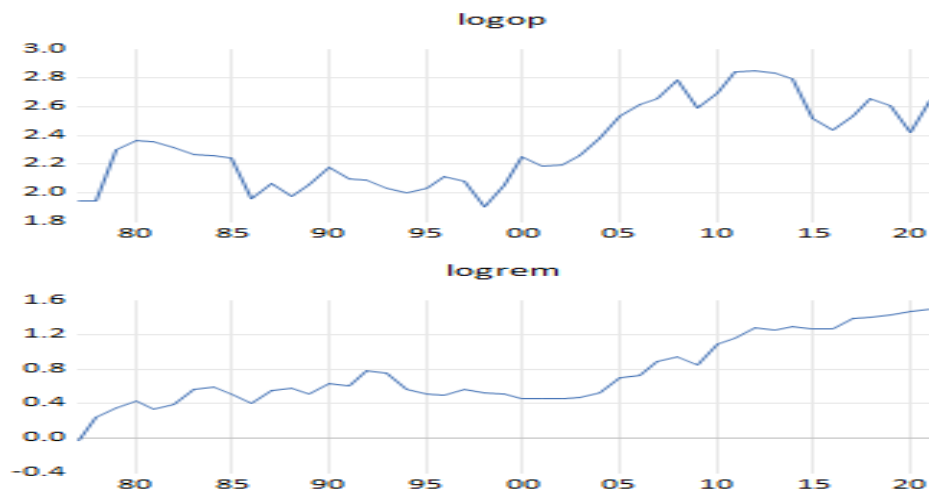
$$\Delta \log REM_t = \gamma t + \sum_{i=1}^p \phi_{1i} \Delta \log REM_{t-i} + \sum_{i=1}^q \theta_{1i} \Delta \log Xt - i + \tau_1 \log REM_{t-1} + \tau_2 \log Xt - 1 + \lambda ECT_{t-1} + \varepsilon_{1,t}$$

حيث يُظهر معامل تصحيح الخطأ (λ) مقدار الاختلاف عن التوازن طويل المدى في الفترة الزمنية السابقة ($t-1$)، والذي يتم تعديله في الفترة الزمنية الحالية (t)، وتشير القيمة السالبة وذات الدلالة الإحصائية إلى تقارب المتغيرات نحو التوازن طويل المدى، في حين تشير القيمة الموجبة إلى التباعد عن التوازن (Nkoro and Uko, 2016).

(5-3) اختبارات النموذج للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

(5-3-1) اختبار العلاقة طويلة الأجل بين التحويلات وأسعار النفط العالمية

أولاً: اختبار استقرار المتغيرات



شكل 4: تطور لوغار يتم أسعار البترول والتحويلات خلال الفترة 1977-2021

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

يلاحظ وجود اتجاه لتزايد التحويلات عبر الزمن، وعدم استقرار السلاسل الزمنية، وبالتالي يمكن اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر بإدخال الحد الثابت والزمن، حيث يتضح استقرار السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى للمتغيرات:

جدول 4: اختبارات جذر الوحدة للتحويلات وأسعار البترول

Stationarity tests in first difference		Stationarity tests in levels		
التحويلات rem	أسعار البترول op	التحويلات rem	أسعار البترول op	
0.0000	0.0000	0.9999	0.4756	intercept
0.0000	0.0000	0.9968	0.5265	Trend and intercept
0.0000	0.0000	0.9998	0.8511	No Trend and intercept

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

وفي ظل استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأول، يتم اختيار فترات الإبطاء المثلى من خلال الجدول التالي:

جدول 5: ملخص نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-6.918065	NA	0.005297	0.435028	0.518616	0.465466
1	76.13199	153.9464*	0.000112*	-3.421073*	-3.170306*	-3.329757*
2	78.03355	3.339324	0.000124	-3.318710	-2.900765	-3.166517
3	80.04500	3.336072	0.000138	-3.221708	-2.636585	-3.008638
4	82.57613	3.951030	0.000149	-3.150055	-2.397755	-2.876109

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

ويلاحظ من الجدول السابق أن فترة إبطاء واحدة هي الفترة المثلى في حال اختبار logrem كمتغير تابع.

ثانياً: نتائج نموذج (ARDL – Bounds Test) لاختبار التكامل المشترك:

وفقاً لما سبق يمكن التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات من خلال اختبار ARDL التالي:

جدول 6: اختبار التكامل المشترك ARDL

Dependent variable	Forcing variable	F statistic	90% critical bounds		T statistic	95% critical bounds		cointegration
			I(0)	I(1)		I(0)	I(1)	
$\Delta \log \text{rem}$	$\log \text{op}$	3.47	2.4	3.3	-1.23	-1.6	-2.3	positive

○ تم إجراء جميع الاختبارات التيأكدت على صحة النموذج¹

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

حيث يعرض الجدول إحصائيات اختبار F لاختبار حدود التكامل المشترك، باستخدام 90% من الحدود الحرجة، حيث لم توجد علاقة عند 95% من الحدود الحرجة، وتُظهر نتائج اختبار حدود التكامل المشترك المبينة في الجدول وجود علاقة إيجابية طويلة المدى ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط والتحويلات، ولعل السبب في ذلك هو تركيز العمالة المصرية المهاجرة في دول الخليج، والتي تتأثر اقتصادياتها إيجابياً بارتفاع أسعار البترول، مما يزيد من الدخل القومي، وبما ينعكس على أجور العاملين بهذه الدول، ومن ثم تحويلاتهم لبلدانهم الأصلية، فبالنظر إلى نتائج اختبار حدود التكامل المشترك ARDL، يُلاحظ معنوية معامل أسعار البترول عند المستوى، حيث تؤدي زيادة أسعار البترول بنسبة 1% إلى زيادة التحويلات بنسبة 0.24%، كما هو موضح بالجدول (7)، كما تتأثر التحويلات بصورة

¹ Results of the diagnostic tests show that the estimated ARDL model and the error-correction models do not have serial correlation, heteroscedasticity, specification error, and nonnormality at the 5% significance level.

موجبة بحجم التحويلات خلال العام السابق، حيث تؤدي زيادة التحويلات خلال العام السابق بـ 1%، إلى زيادة حجم التحويلات خلال العام الحالي بحوالي 0.95%، وللتأكد من هذه النتائج في الأجل القصير يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM مع أسعار النفط كعامل التأثير المقدر، الذي ترد معاملاته التقديرية قصيرة المدى في الجدول (8)، والذي يُظهر أن جميع المعاملات قصيرة المدى ذات دلالة إحصائية، وهو ما يتفق مع نتائج النموذج في الأجل الطويل، مما يوضح أن التحويلات تتأثر مباشرة بالتغيرات في أسعار البترول، كما يتضح وجود علاقة إيجابية بينهما، بنفس القيمة طويلة الأجل، ويُلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ سالب وذو دلالة إحصائية، مما يعني التقارب في ديناميكيات المدى الطويل للمتغيرات، حيث تم تصحيح 5٪ من اختلال التوازن في الفترة الماضية في الفترة الحالية، وهذا يعني أنه في أعقاب الصدمات، تستغرق أسعار البترول والتحويلات ما يقرب عشرون سنة لاستعادة علاقة التوازن على المدى الطويل.

جدول 7: النتائج طويلة الأجل لانحدار لوغار يتم التحويلات باستخدام نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGREM(-1)	0.945271	0.044623	21.18331	0.0000
LOGOP	0.239975	0.109612	2.189323	0.0343
LOGOP(-1)	-0.208430	0.113046	-1.843760	0.0725
R-squared	0.943301	Mean dependent var		0.766023
Adjusted R-squared	0.940535	S.D. dependent var		0.373046
S.E. of regression	0.090969	Akaike info criterion		-1.890846
Sum squared resid	0.339291	Schwarz criterion		-1.769196
Log likelihood	44.59861	Hannan-Quinn criter.		-1.845732
Durbin-Watson stat	1.885749			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

جدول 8: تصحيح الخطأ لنموذج ARDL في الأجل القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGOP)	0.239975	0.108074	2.220476	0.0320
CointEq(-1)*	-0.054729	0.020536	-2.664957	0.0110
R-squared	0.150370	Mean dependent var		0.034769
Adjusted R-squared	0.130141	S.D. dependent var		0.096369
S.E. of regression	0.089880	Akaike info criterion		-1.936300
Sum squared resid	0.339291	Schwarz criterion		-1.855201
Log likelihood	44.59861	Hannan-Quinn criter.		-1.906225
Durbin-Watson stat	1.885749			

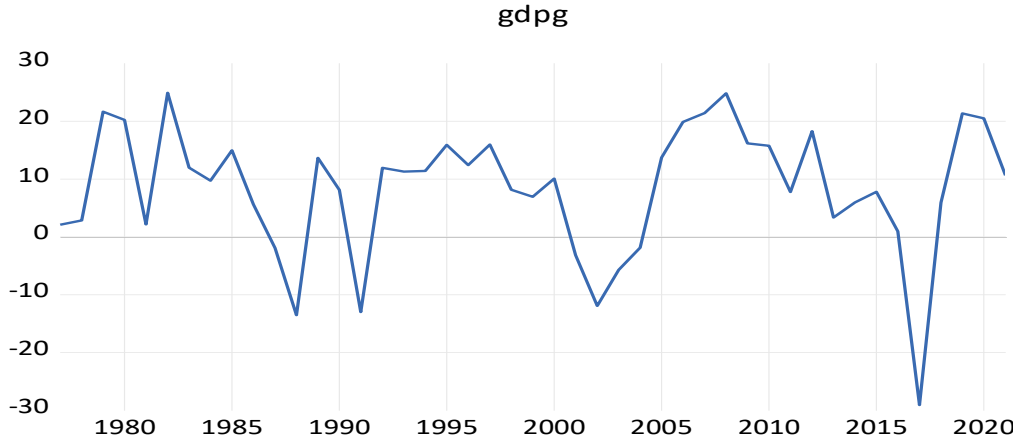
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

¹ يعكس معامل تصحيح الخطأ سرعة تعديل أسعار النفط والتحويلات لتوازنها على المدى الطويل بعد أي صدمة، ويقاس هذا المعامل نسبة خطأ توازن الفترة الأخيرة التي تم تصحيحها في الفترة الحالية.

(5-3-2) اختبار العلاقة طويلة الأجل بين التحويلات والنمو الاقتصادي في مصر

أولاً: اختبار استقرار المتغيرات

لاختبار استقرار المتغيرات فيمكن تمثيلها بيانياً كما يلي:



شكل 5: تطور معدل نمو الناتج خلال الفترة 1977-2021

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

حيث يلاحظ عدم وجود اتجاه لتزايد معدل نمو الناتج عبر الزمن، وبالتالي يمكن اختبار استقرار السلسلة الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر، ونجد النتائج قد جاءت كما يلي حيث يتضح من الجدول استقرار السلسلة الزمنية الخاصة بمعدل نمو الناتج عند المستوى في حال وجود ثابت، أو وجود ثابت واتجاه زمني، في حين لم تستقر سلسلة التحويلات سوى عند الفروق الأولى للمتغيرات:

جدول 9: اختبارات جذر الوحدة للتحويلات والناتج المحلي الإجمالي

Stationarity tests in first difference		Stationarity tests in levels		
التحويلات rem	معدل نمو الناتج gdp	التحويلات rem	معدل نمو الناتج gdp	
0.0000	0.0000	0.9999	0.0015	intercept
0.0000	0.0000	0.9968	0.0090	Trend and intercept
0.0000	0.0000	0.9998	0.0776	No Trend and intercept

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

ولتحديد فترات الابطاء في نموذج ARDL، يتم اختيار فترات الإبطاء المثلّي من خلال الجدول التالي:

جدول 10: ملخص نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-44.65502	NA	0.033377	2.275855	2.359444	2.306293
1	17.15289	114.5708	0.001991*	-0.544043*	-0.293277*	-0.452728*
2	17.55854	0.712362	0.002377	-0.368709	0.049235	-0.216517
3	23.49803	9.850874*	0.002172	-0.463319	0.121803	-0.250250
4	28.13986	7.245773	0.002121	-0.494627	0.257673	-0.220681

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

ويلاحظ من الجدول السابق أن فترة إبطاء واحدة هي الفترة المثلى.

ثانياً: نتائج نموذج (ARDL–Bounds Test) لاختبار التكامل المشترك:

يمكن التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات من خلال اختبار ARDL التالي:

جدول 11: اختبار التكامل المشترك ARDL

Dependent variable	Forcing variable	F statistic	90% critical bounds		cointegration
			I (0)	I (1)	
$\Delta \log \text{gdpg}$	$\log \text{rem}$	3.89	3.02	3.51	positive
$\Delta \log \text{rem}$	$\log \text{gdpg}$	2.21	3.02	3.51	absent

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

حيث يعرض الجدول إحصائيات اختبار F لاختبار حدود التكامل المشترك، باستخدام 90% من الحدود الحرجة، حيث لم توجد علاقة عند 95% من الحدود الحرجة، باستخدام أربعة فترات إبطاء، حيث تم تضمين الحد الثابت فقط في معادلة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لعدم وجود اتجاه زمني لمتغير معدل نمو الناتج كما هو موضح بالشكل السابق، تُظهر نتائج اختبار حدود التكامل المشترك المبيّنة في الجدول وجود علاقة إيجابية طويلة المدى ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والتحويلات، حيث تمتد السببية من التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين لا توجد علاقة سببية ممتدة من الناتج المحلي الإجمالي إلى التحويلات، وبالنظر إلى نتائج اختبار حدود التكامل المشترك الموضحة في الجدول التالي، يُلاحظ معنوية معامل التحويلات بفترتين إبطاء، حيث تؤدي زيادة التحويلات بنسبة 1% إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 2.68%، و يتضح من ذلك أن التحويلات لا تؤثر بصورة مباشرة على زيادة الناتج، وإنما يتطلب ذلك بعض الوقت لحدوث هذا الأثر، ولعل السبب في ذلك أن معظم التحويلات تنصب في زيادة الاستهلاك الخاص، كما تم الإشارة إليه في الجزء السابق عن الأهمية النسبية للتحويلات في الاقتصاد المصري، وهو نفس ما توصلت له العديد من الدراسات المطبقة على مصر، من حيث تركيز تأثير التحويلات في زيادة معدلات الاستهلاك الخاص، دون التأثير في الادخار ومن ثم الاستثمار (كي يكون تأثيرها مباشراً على الناتج)، وإنما تؤثر على الناتج بصورة غير مباشرة من خلال أثرها على زيادة معدلات الطلب الكلي، ويؤدي ذلك إلى تباط أثرها الاقتصادي على معدلات النمو، وللتأكد من هذه النتائج في الأجل القصي ريثم تقدير نموذج تصحيح

الخطأ ECM فقط مع التحويلات كعامل التأثير المقدر، الذي ترد معاملاته التقديرية قصيرة المدى في الجدول التالي، والذي يتفق مع النتائج طويلة الأجل، حيث يعكس أن نمو التحويلات بحوالى 1% يؤدي إلى زيادة معدل النمو بحوالى 2.35% بفترتي إبطاء.

جدول 12: النتائج طويلة الأجل لانحدار لوجار يتم باستخدام نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGGDPG(-1)	0.664044	0.160655	4.133345	0.0003
LOGGDPG(-2)	-0.373798	0.159555	-2.342751	0.0257
LOGGDPG(-3)	0.408591	0.157631	2.592070	0.0144
LOGGDPG(-4)	-0.376668	0.145621	-2.586635	0.0146
LOGREM	0.830184	0.702378	1.181962	0.2462
LOGREM(-1)	-1.145304	0.963250	-1.188999	0.2435
LOGREM(-2)	2.683084	0.973820	2.755216	0.0097
LOGREM(-3)	-3.486678	1.012605	-3.443274	0.0017
LOGREM(-4)	1.133185	0.732916	1.546131	0.1322
C	0.497176	0.220982	2.249847	0.0317
R-squared	0.510201	Mean dependent var		0.817765
Adjusted R-squared	0.368002	S.D. dependent var		0.491140
S.E. of regression	0.390448	Akaike info criterion		1.165177
Sum squared resid	4.725944	Schwarz criterion		1.583122
Log likelihood	-13.88613	Hannan-Quinn criter.		1.317369
F-statistic	3.587921	Durbin-Watson stat		2.102684
Prob(F-statistic)	0.003697			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

جدول 13: تصحيح الخطأ لنموذج ARDL في الأجل القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGGDPG(-1))	0.341875	0.182693	1.871309	0.0708
D(LOGGDPG(-2))	-0.031923	0.151209	-0.211119	0.8342
D(LOGGDPG(-3))	0.376668	0.138396	2.721673	0.0106
D(LOGREM)	0.830184	0.641086	1.294966	0.2049
D(LOGREM(-1))	-0.329591	0.643677	-0.512045	0.6122
D(LOGREM(-2))	2.353493	0.644773	3.650112	0.0010
D(LOGREM(-3))	-1.133185	0.661305	-1.713558	0.0966
CointEq(-1)*	-0.677832	0.192172	-3.527218	0.0013
R-squared	0.589536	Mean dependent var		-0.006810
Adjusted R-squared	0.502467	S.D. dependent var		0.536508
S.E. of regression	0.378432	Akaike info criterion		1.067616
Sum squared resid	4.725944	Schwarz criterion		1.401972
Log likelihood	-13.88613	Hannan-Quinn criter.		1.189370
Durbin-Watson stat	2.102684			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

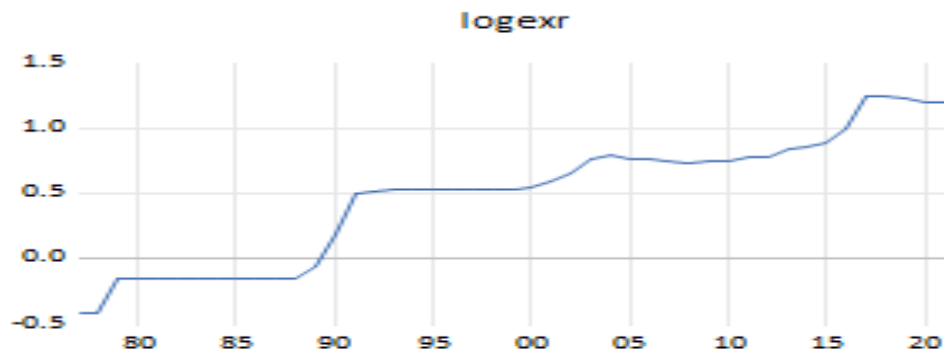
كما يتضح أن معامل تصحيح الخطأ سالب وذو دلالة إحصائية، مما يعني التقارب في ديناميكيات المدى الطويل للمتغيرات، حيث تم تصحيح 68% من اختلال التوازن في الفترة الماضية في الفترة الحالية، وهذا يعني أنه في أعقاب

الصدمات، يستغرق الناتج المحلي الإجمالي والتحويلات ما يقل عن سنتين لاستعادة علاقة التوازن على المدى الطويل¹.

(3-3-5) اختبار العلاقة طويلة الأجل بين التحويلات وسعر الصرف في مصر

أولاً: اختبار استقرار المتغيرات

لاختبار استقرار المتغيرات فيمكن تمثيلها بيانياً كما يلي:



شكل 6: تطور لوغاريتم سعر الصرف خلال الفترة 1977-2021

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

حيث يلاحظ وجود اتجاه لتزايد السلاسل الزمنية للمتغير عبر الزمن، لذا يمكن اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر بإدخال الحد الثابت والزمن، ونجد النتائج قد جاءت كما يلي حيث يتضح من الجدول استقرار السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى للمتغيرات:

جدول 14: اختبارات جذر الوحدة للتحويلات وسعر الصرف

Stationarity tests in first difference		Stationarity tests in levels		
التحويلات remt	سعر الصرف ex	التحويلات remt	سعر الصرف ex	
0.0000	0.0007	0.9999	0.5687	intercept
0.0000	0.049	0.9968	0.1157	Trend and intercept
0.0000	0.0002	0.9998	0.7594	No Trend and intercept

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

¹Results of the diagnostic tests show that the estimated ARDL model and the error-correction models do not have serial correlation, heteroscedasticity, specification error, and nonnormality at the 5% significance level.

وفي ظل استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأول يتم اختيار فترات الإبطاء المثلى من خلال الجدول التالي:

جدول 15: ملخص نتائج اختيار فترات الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-6.260529	NA	0.087611	0.402953	0.486542	0.433391
1	49.12932	102.6739	0.006171	-2.250211	-2.124827	-2.204553
2	55.35343	11.23376*	0.004785	-2.505045	-2.337868*	-2.444168
3	56.97139	2.841306	0.004646*	-2.535190*	-2.326218	-2.459094*
4	57.15763	0.317966	0.004838	-2.495494	-2.244728	-2.404179

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

ويلاحظ من الجدول السابق أن فترتين إبطاء هي الفترة المثلى.

ثانياً: نتائج نموذج (ARDL – Bounds Test) لاختبار التكامل المشترك:

يمكن التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات من خلال اختبار ARDL التالي:

جدول 16: اختبار التكامل المشترك ARDL

Dependent variable	Forcing variable	F statistic	95% critical bounds		T statistic	95% critical bounds		cointegration	
			I(0)	I(1)		I(0)	I(1)		
$\Delta \log ex$	log rem	4.065	4.68	5.15	----	---	---	absent	
$\Delta \log rem$	log ex	2.53	4.68	5.15	----	---	---	absent	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1977-2021

حيث يعرض الجدول إحصائيات اختبار F لاختبار حدود التكامل المشترك، باستخدام 95% من الحدود الحرجة، وطول فترة إبطاء قدرها أربعة، حيث تم تضمين الاتجاه الزمني في معادلة سعر الصرف، لوجود اتجاه زمني تصاعدي لسعر الصرف، وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة طويلة المدى ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتحويلات، حيث لا توجد علاقة سببية ممتدة بينهما، وذلك في كلا الاتجاهين، ولعل السبب في ذلك هو اتباع الدولة لسياسات تثبيت سعر الصرف خلال غالبية سنوات النموذج (1977-2016)، وللتغلب على هذه الجزئية سيتم إعادة اختبار النموذج باستخدام البيانات ربع السنوية منذ عام 2016 وحتى عام 2022، بدايةً باختبار استقرار المتغيرات باستخدام اختبار ديكي فولر بإدخال الحد الثابت والزمن.

ثالثاً: اختبار جذر الوحدة لاستقرار البيانات ربع السنوية لمتغيرات الدراسة يتضح من الجدول استقرار السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى للمتغيرات:

جدول (17): اختبارات جذر الوحدة للتحويلات وسعر الصرف بيانات ربع سنوية

Stationarity tests in first difference		Stationarity tests in levels		
التحويلات rem	سعر الصرف ex	التحويلات rem	سعر الصرف ex	
0.0000	0.0001	0.5844	0.7964	intercept
0.0000	0.0008	0.0012	0.9386	Trend and intercept
0.0000	0.0000	0.9436	0.1737	No Trend and intercept

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري

وبالتالي يتم اختيار فترات الإبطاء المثلى من خلال الجدول التالي:

جدول 18: ملخص نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	49.07584	NA	0.000314	-5.230649	-5.131719	-5.217008
1	66.36394	28.81350	5.14e-05	-7.040438	-6.892043	-7.019976
2	70.91239	7.075366*	3.48e-05*	-7.434710*	-7.236850*	-7.407428*
3	71.08219	0.245256	3.85e-05	-7.342465	-7.095140	-7.308362
4	71.66075	0.771412	4.08e-05	-7.295638	-6.998848	-7.254715

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري بيانات ربع سنوية للفترة 2016-2022

وبلاحظ من الجدول السابق أن فترتين إبطاء هي الفترة المثلى.

رابعاً: نموذج (ARDL – Bounds Test) لاختبار التكامل المشترك:

يمكن التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات من خلال اختبار ARDL التالي:

جدول 19: اختبار التكامل المشترك ARDL

Dependent variable	Forcing variable	F statistic	95% critical bounds		T statistic	95% critical bounds		cointegration
			I(0)	I(1)		I(0)	I(1)	
$\Delta \log ex$	log rem	5.1593	6.56	7.3	-1.39	-3.4	-3.9	absent
$\Delta \log rem$	log ex	17.23	6.56	7.3	-5.85	-3.4	-3.9	negative

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري بيانات ربع سنوية للفترة 2016-2022

حيث يعرض الجدول إحصائيات اختبار F لاختبار حدود التكامل المشترك، باستخدام 95٪ من حدود حرجة، و طول فترة إبطاء قدرها أربعة، وتُظهر نتائج اختبار حدود التكامل المشترك المبينة في الجدول عدم وجود علاقة طويلة المدى ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتحويلات، حيث لا توجد علاقة سببية ممتدة من التحويلات إلى سعر الصرف، وهو ما يؤكد نتائج الاختبار السابق في حال الاعتماد على البيانات السنوية، مما يؤكد أن أثر التحويلات على سعر الصرف هو أثر سالب قصير الأجل، حيث يؤدي إلى خفض أسعار الصرف في الأجل القصير دون التأثير عليها في الأجل الطويل، كما تُظهر النتائج معنوية متغير الزمن وتأثيره السلبي على أسعار الصرف، وهو ما يتضح من أسعار الصرف خلال فترة الدراسة والتي تراجعت نتيجة تحسن الأداء الاقتصادي للدولة، وفي حال اختبار العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس، تبين أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث تتأثر التحويلات في الأجل الطويل بالتغيرات في أسعار الصرف، فبينهما علاقة سلبية طويلة الأجل، حيث يؤدي تحسن سعر الصرف (انخفاض سعر الصرف) إلى تزايد حجم التحويلات، وهو ما يؤكد صحة الدراسات السابقة والتي حاولت تحديد محدّدات التحويلات، والتي توصلت إلى اعتبار سعر الصرف في الدولة الأم من محدّدات التحويلات، في حين لا تتأثر التحويلات بالنمو الاقتصادي في الدولة الأم، وبإعادة تقدير وبالتالي يمكن تقدير النموذج كما يلي، حيث يتضح أن تغير بنسبة 1٪ في سعر الصرف قد يؤدي إلى زيادة التحويلات بنسبة 1.48٪، وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM للتعرف على الأثر في الأجل القصير، يتضح لنا عدم تأثر التحويلات بأسعار الصرف في الأجل القصير، كما يتضح أن سرعة تصحيح الخطأ هي 0.9 نقطة، وهي سالبة و معنوية لتعبر عن صحة النموذج:

جدول 20: النتائج طويلة الأجل لانحدار لوغار يتم التحويلات باستخدام نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGREM(-1)	-0.236606	0.126034	-1.877321	0.0788
LOGREM(-2)	0.318597	0.095354	3.341216	0.0041
LOGEX	-1.481662	0.323845	-4.575219	0.0003
C	5.339895	0.835054	6.394671	0.0000
R-squared	0.699303	Mean dependent var	3.843537	
Adjusted R-squared	0.642923	S.D. dependent var	0.050444	
S.E. of regression	0.030144	Akaike info criterion	-3.988836	
Sum squared resid	0.014538	Schwarz criterion	-3.789690	
Log likelihood	43.88836	Hannan-Quinn criter.	-3.949961	
F-statistic	12.40325	Durbin-Watson stat	2.067146	
Prob(F-statistic)	0.000191			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري بيانات ربع سنوية للفترة 2016-2022

جدول 21: تصحيح الخطأ لنموذج ARDL في الأجل القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGREM(-1))	-0.318597	0.154825	-2.057791	0.0563
CointEq(-1)*	-0.918010	0.224720	-4.085130	0.0009

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري بيانات ربع سنوية للفترة 2016-2022

(6) النتائج والتوصيات

(6-1) النتائج

مما سبق يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

- أوضحت الدراسات السابقة مجموعة من محددات نمو التحويلات، والتي انقسمت فيما بين محددات على مستوى الاقتصاد الجزئي، ألا وهي: الإيثار الخالص، والمصلحة الذاتية الخالصة، والإيثار المعتدل، في حين تُعد التنمية المالية، ومستويات الدخل في البلدان الأصلية والمضيفة، والتضخم، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة، والاستقرار السياسي هي القوى الدافعة الرئيسية للاقتصاد الكلي لتدفقات التحويلات المالية.
- كما أوضحت الدراسة تزايد الأهمية النسبية للتحويلات وأثرها المتزايد على حجم الناتج، ومعدلات استهلاك القطاع الخاص، وإمكانية الاعتماد عليها كمصدر مستقر ومتزايد للنقد الأجنبي، والذي لم يتأثر بالتغيرات سوء في السياسات الداخلية أو التغيرات الدولية، وما ينشأ عنها من تغيرات في معدلات النمو العالمي، كما أوضحت الدراسة تركيز هذه التحويلات من دول الخليج العربي، وهو ما فسر إيجابية معامل أسعار النفط العالمي وتأثيرها الإيجابي طويل الأجل على التحويلات، حيث تؤدي زيادة أسعار البترول بنسبة 1% إلى زيادة التحويلات بنسبة 0.24%، كما أوضح نموذج تصحيح الخطأ ECM التقارب في ديناميكيات المدى الطويل للمتغيرات، حيث يتم تصحيح 5% من اختلال التوازن في الفترة الماضية في الفترة الحالية، وهذا يعني أنه في أعقاب الصدمات، تستغرق أسعار البترول والتحويلات ما يقرب عشرون سنة لاستعادة علاقة التوازن على المدى الطويل.
- أثبتت الدراسة صحة الفرضيات، ففيما يتعلق بعلاقة التحويلات بالناتج، فعلى الرغم من عدم تحديد اتجاه معين للعلاقة في الدراسات السابقة، إلا أن هذه الدراسة قد أوضحت وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل من التحويلات إلى الناتج، وذلك بفترتين إبطاء، حيث تؤدي التحويلات إلى زيادة الناتج بصورة غير مباشرة، وذلك من خلال تأثيرها على الاستهلاك الخاص، حيث تؤدي زيادة التحويلات بنسبة 1% إلى زيادة معدلات النمو بنسبة 2.68%، كما أوضح نموذج تصحيح الخطأ ECM التقارب في ديناميكيات المدى الطويل للمتغيرات، حيث يتم تصحيح 68% من اختلال التوازن في الفترة الماضية في الفترة الحالية، وهذا يعني أنه في أعقاب الصدمات، تستغرق التحويلات والناتج ما يقرب السنتين لاستعادة علاقة التوازن على المدى الطويل، في حين لا يوجد أثر في الاتجاه المعاكس من الناتج على التحويلات، حيث لا يعد نمو الناتج في مصر أحد محددات تحويلات العاملين.
- أما من حيث الفرضية الثالثة فقد أوضحت الدراسة أنه على الرغم من عدم وجود علاقة فيما بين سعر الصرف و التحويلات بالاعتماد على البيانات السنوية، إلا أن هذه العلاقة تحققت بالاعتماد على البيانات ربع السنوية، ولعل ذلك يمكن تفسيره باعتتماد الدولة على نظام سعر الصرف الثابت حتى عام 2016، وباختبار البيانات ربع السنوية، وُجد أنه لا يتواجد أثر طويل الأجل للتحويلات على سعر الصرف، مما يؤكد أن أثر التحويلات على سعر الصرف هو أثر سالب قصير الأجل، حيث يؤدي إلى خفض أسعار الصرف في الأجل القصير دون التأثير عليها في الأجل الطويل، كما تُظهر النتائج معنوية متغير الزمن وتأثيره السلبي على أسعار الصرف، وهو ما يتضح

من أسعار الصرف خلال فترة الدراسة والتي تراجعت نتيجة تحسن الأداء الاقتصادي للدولة، وفي حال اختبار العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس، تبين أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث تتأثر التحويلات في الأجل الطويل بالتغيرات في أسعار الصرف، فبينهما علاقة سلبية طويلة الأجل، حيث يؤدي تحسن سعر الصرف (انخفاض سعر الصرف) إلى تزايد حجم التحويلات، حيث يتضح أن تغير بنسبة 1% في سعر الصرف قد يؤدي إلى زيادة التحويلات بنسبة 1.48%، وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ للتعرف على الأثر في الأجل القصير، يتضح لنا عدم تأثر التحويلات بأسعار الصرف في الأجل القصير، كما يتضح أن سرعة تصحيح الخطأ هي 0.9 نقطة، وهي سالبة و معنوية لتعبر عن صحة النموذج.

وبالتالي فإن زيادة التحويلات تُعد أحد محددات النمو طويل الأجل، وسعر الصرف في الأجل القصير، وإن كان ذلك يتطلب مجموعة من الإصلاحات لزيادة الاستفادة منها.

(2-6) التوصيات

في ظل الأهمية المتزايدة للتحويلات كمصدر هام ومستمر للنقد الأجنبي، وحافز للنمو يمكن الوصول إلى التوصيات التالية:

- تحسين إدارة الهجرة، ومواجهة التحديات المرتبطة بسياق الهجرة الحالي وتعزيز مساهمة المهاجرين والهجرة في التنمية المستدامة.
- يجب على الحكومة المصرية إيجاد طرق جديدة لتحفيز المصريين الذين يعيشون في الخارج على تحويل أموالهم بطرق رسمية، فعلى سبيل المثال يمكن للدولة اتباع إحدى الطرق التالية:
 - يمكن للحكومة أن تلعب دوراً في تسهيل وخفض تكاليف التحويلات عن طريق القنوات الرسمية، نظراً لأن التكلفة تعتبر أحد المتغيرات الهامة التي تشجع الأسر على تحويل أموالهم من خلال الطرق الرسمية.
 - توفير بعض الامتيازات للأشخاص الذين يقومون بتحويل أموالهم بطرق رسمية، مثل السماح بالتحويل على حسابات توفير بدلاً من الحسابات الجارية التي توفر معدل فائدة أعلى من معدلات الفائدة العادية المطبقة على الحسابات الجارية.
 - أن توفر الدولة لهم أسعار صرف أفضل لتقليل مقدار الأموال المفقودة في دورة التحويل، وإعفاؤهم من الضرائب والجمارك وكذلك مساعدتهم في إنشاء مشاريع الأعمال الصغيرة في بلدهم.
 - القضاء على السوق السوداء للعملة، والتي توفر سعر صرف أعلى مما تقدمه البنوك مما يشجع على التحويل الرسمي.
 - فتح فروع للبنوك الوطنية في البلدان التي يوجد بها عدد كبير من المهاجرين حتى تتمكن الدولة من تشجيع المهاجرين على تحويل أموالهم بأقل تكلفة للمعاملات .
 - إنشاء ما يسمى "بنوك الحوالات" والتي يودع فيها المهاجرون أموالهم، ليتم تحويل جزء منها إلى الأسر المعيشية في مسقط رأسهم، والمبلغ المتبقي للاستثمار في المشاريع المحلية أو لتمويل تنمية الأعمال الصغيرة.

- يجب على الدولة تطبيق سياسات نقدية فعالة توفر معدلات فائدة إيجابية وجذابة لتشجيع الناس على الادخار حتى في الأصول قصيرة الأجل، وكذلك خفض سعر الفائدة على الإقراض لتحفيز الناس على استثمار التحويلات في المشاريع الإنتاجية بدلاً من إنفاق هذه الأموال في الاستهلاك.
- إنشاء صناديق استثمارية ذات عائد مرتفع، يتم من خلالها تعبئة أموال التحويلات، وتوجيهها لتمويل المشروعات الإنتاجية والتنمية وفقاً لخطط التنمية.
- السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما يؤثر على حجم التحويلات.
- يجب خفض عجز الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسن أسعار الصرف، ويحفز على زيادة التحويلات.

(7) التوصيات بأبحاث مستقبلية

وفي ظل ما توصلت له الدراسة فإن التحويلات واحدة من أهم المتغيرات الاقتصادية، والتي تفتح مجال قيم للبحث العلمي، من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، لذا توصى الدراسة بدراسة أثر هذه التحويلات على المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل:

- أثر التحويلات على الاستثمارات الخاصة
- أثر التحويلات على الاستهلاك الخاص
- أثر التحويلات على معدلات التضخم
- أثر التحويلات على معدلات تراكم رأس المال البشري
- بالإضافة إلى البحث في أهم محددات هذه التحويلات في مصر، وكيفية توجيهها لخدمة الأهداف التنموية

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أحمد، محمد إبراهيم (2016). تقويم أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الاقتصاد المصري للمدة 1990 - 2014، مجلة جامعة التنمية البشرية، 3 (3).
- البنك الدولي (2022)، وصول التحويلات إلى 630 مليار دولار في عام 2022 وأوكرانيا تتلقى تدفقات قياسية، بيان صحفي رقم: SPI/060/2022.
- https://www.albankaldawli.org/ar/news/press_release/2022/05/11/remittances-to-reach-630-billion-in-2022
- سيد، رهاب مجدي عبد السلام؛ القفاص، أحمد محمد مصطفى، محمد، إسراء مجدي بكر (2022). أثر التحويلات المالية للعاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر (2001 - 2020)، المركز الديمقراطي العربي.
- <https://democraticac.de/?p=83793>
- محمد، منال جابر مرسي (2021). دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية للفترة (1990-2019)، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، 22 (1)، 399-443.
- محمود، هالة مصطفى، (2018)، قياس أثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على الإقتصاد المصري، جمعية إدارة الأعمال العربية، مصر، 96-103.
- نجا، علي عبد الوهاب (2015). أثر التحويلات المالية للعاملين بالخارج علي النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1975-2012): دراسة تحليلية قياسية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1(52)، 2-43.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Adams, R. H., & Page, J. J., (2005). Do international migration and remittances reduce poverty in developing countries?, *World Development*, 33(10), 1645-1669.
- Acosta, P. A., Emmanuel K. K, and Mandelman, F. S. (2009). Remittances and the Dutch Disease, *Federal Reserve of Atlanta*, Working Paper 2007-8a, 1-22.
- Akcay, S., (2018). Remittances and misery index in Turkey: is there a link?, *Applied Economics Letters*, 25(13).
- Akcay, S., & Karasoy, A. (2019). Determinants of remittances in Egypt: Do macroeconomic instability and oil price matter?, *international migration organization IMO*, 142-160.
- Ben Mim, S., Ben Ali, M., (2012). Through which channels can remittances spur economic growth in MENA countries? *International Journal of Economic Perspectives*, 6(3), 1-15.
- Cáceres, L. R., & Saca, Nolvía N. (2006). What Do Remittances Do? Analyzing the Private Remittance Transmission Mechanism in El Salvador, *International Monetary Fund*, IMF Working Papers, 06/250,1-30.
- Calero, C., Bedi, A. S, & Sparrow, R., (2009). Remittances, liquidity constraints and human capital investments in Ecuador, *World Development*, 37(6),1-34.
- Carling, J., (2005). Migrant remittances and development cooperation, *International Peace Research Institute*, Oslo, Norway, PRIO Report I/2005,1-89.
- Chami, R., Barajas, A., Cosimano, T., Fullenkamp, C., Gapen, M., & Montie, P., (2008). Macroeconomic Consequences of Remittances, *International Monetary Fund*, Occasional Paper 259
- Dorantes, C. A., & Pozo, S., (2004). Workers' Remittances and the real Exchange Rate: A Paradox of Gifts. *World Development*, 1407-1417.
- Elbadawi, I., and Rocha, R. D., (1992). Determinants of Expatriate Workers' Remittances in North Africa and Europe, *World Bank Policy*, research working paper 1038, 1-54.

- Elbadawy, A. & Assaad, R., (2009). Impact of International Migration and Remittances on Child Schooling and Child Work: The Case of Egypt", *The World Bank*, Washington, DC, USA, Background paper for World Bank Program on International Migration from the Middle East and North Africa and Poverty Reduction Strategies, 1-104.
- Emmanuel K. K., Mandelman F. S., Acosta, P. A. (2012). Remittances, exchange rate regimes and the Dutch disease: a panel data analysis, *Review of International Economics*, 20, 377-395.
- Farzanegan, M. R., Hassan, Sh. M., & Raad, R., (2017). Causes ad Impacts of Remittances: Household Survey Evidence from Egypt, *The Universities of Aachen, Gieben, Göttingen, Kassel, Marburg, & Siegen*, Joint Discussion Paper Series in Economics, 37-2017, 1-48
- German A. Z., (2004). Consumption and remittances in migrant households: toward a productive use of remittances, *Contemporary Economic Policy*, 22(4), 555-565.
- Giuliano, P. & Arranz, M. R., (2009). Remittances, financial development, and growth," *Journal of Development Economics*, 90(1), 1-39.
- Hakura, D. S., Chami, R., & Montiel, P. J., (2009), "Remittances: An Automatic Output Stabilizer?, *International Monetary Fund*, 9, 3-28.
- IMF, (2005). World Economic Outlook. Globalization and External Imbalances, *International Monetary Fund*, Washington, DC, US.
- <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2016/12/31/Globalization-and-External-Imbalances>
- _____, (2009). Balance of Payments and International Investment Manual, 6th ed. (BPM6). Washington, D.C., 1-322
- Jongwanich J., (2007). Workers' remittances, economic growth, and poverty in developing Asia and the Pacific countries", *UNESCAP Working Paper* WP/01 /07, 1-23.
- Jureidini, R., Bartunkova, I., Ghoneim, A., Ilahi, N., & Ayjin, E. (2010). A Study on Remittances and Investment Opportunities for Egyptian Migrants, Cairo: *International Organization for Migration*, 1-87.

- Kandil, M. E., (2009). The impact of capital and remittances flows on economic performance in MENA countries, *World Economics*, 10(3).
- Mallick, H., (2017). Determinants of workers' remittances: An empirical investigation for a panel of eleven developing Asian economies", *The World Economy*, 40, 2875-2900.
- Mesbah F. Sh., (2014). The Remittances-Output Nexus: Empirical Evidence from Egypt, Hindawi Publishing Corporation, *Economics Research International*, 2014.
<https://www.hindawi.com/journals/ecri/2014/965240/>
- Meyers, D. W., (1998). Migrant Remittances to Latin America: Reviewing the literature". *Report of US Commission on Immigration Reform and the InterAmerican Dialogue*.
- Mouhoud, E., Oudinet, J., & Unan, E., (2008). Macroeconomic Determinants of Migrants' Remittances in the Southern and Eastern Mediterranean Countries, *Working paper*, 1-28.
- Ngoc, H. T., & Nguyen, M. (2014). Do Workers' Remittances Induce Inflation? The Case of Vietnam 1996-2012, *Review of Business and Economic Studies*, 2(1), 39-48.
- Nkoro, E., & Uko, A. K., (2016). Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Cointegration Technique: Application and Interpretation, *Journal of Statistical and Econometric Methods*, 5(4), 63-91.
- OECD, (2006), International Migration Outlook 2006. OECD Publishing, Paris.
<https://www.oecd.org/migration/mig/41515701.pdf>
- Qutb, R. (2019). The Macroeconomic Determinants of Migrants' Remittances in Egypt: An ARDL Bounds Testing Approach, Conference Proceedings of 267th IIER International, London, 15-20.
- Quayyum, S., De, S., Schuettler, K. & Yousefi, S. R., (2019). Oil prices, growth, and remittance outflows from the gulf cooperation council, *Economic Notes*, 48(3), 1-17.
- Singh, R. J., Lee, K., Haacker, M., (2011). Determinants and macroeconomic impact of remittances in sub Saharan Africa, *Journal of African Economies*, 20(2), 1-26.

- Snudden, S., (2018). International remittances, migration and primary commodities, *World Economy*, 41(11), 2934-2953.
- Straubhaar, T., (1986). The determinants of remittances: The case of Turkey, *Weltwirtschaftliches Archive*, 122(4), 728–740.
- The World Bank, (2013). Migration and Remittance Flows: Recent Trends and Outlook, 2013- 2016, *Migration and Development Brief*.
<https://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-and-remittances-publications>
- Woodruff, C., and Zenteno, R. (2004). Remittances and Microenterprises in Mexico, IR/PS Working Paper, 1-26
- Youssef, W. M., (2024), Remittances and Inflation in Egypt: An Econometric Study Using an ARDL Model, *Arab Journal of Administration*, 44(4), 295-308.

The Impact of Workers' remittances on Exchange rate and economic growth in Egypt in Light of regional and international Changes

Dr. Alshymaa Hamed Mahmoud Haggag

Abstract

The huge flows of remittances are among remarkable features of Egyptian economy since sixties, where workers' remittances are among the most important sources of foreign currency, which is characterized by increasing and relative stability, that reflected in the exchange and growth rates of the Egyptian economy, especially In light of the changes that the Egyptian economy is currently witnessing in internal policies of economic reform, and an attempt to increase dependence on the local economy instead of the global economy, or international changes from the effects of the Corona virus and the global recession that followed, a decline in global growth rates, or an increase in Global prices of oil as consequences of Russia's war, and the consequent rise in local and global inflation rates, these changes must be reflected on growth rates and local exchange rates, so this study attempts to shed light on developments in workers' remittances to Egypt, and their potential effects on Growth and exchange rates in Egypt, using the ARDL method, and that after identifying the relative importance of these remittances among the most important economic variables, and that During the period 1977- 2021, as the study concluded that there is a long-term co-integration relationship between output and remittances, where the increase in remittances leads to long-term growth, through its impact on increasing consumption, while there is no effect of growth on the volume of remittances. In terms of the relationship between the exchange rate and remittances, the study concluded that there is a long-term causal relationship between them that goes from the exchange rate to remittances, where the improvement in the exchange rate stimulates an increase in remittances.

Keywords

Remittances of workers, economic growth, exchange rate, oil prices, coronavirus.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

حجاج، الشيماء حامد محمود (2023). أثر تحويلات العاملين على معدلات سعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر في ظل التغيرات الإقليمية والدولية. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 60(1)، 157 - 192.